الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

لشعبة: علوم اقتصادية

لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

# دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي للفترة 2015-2022
# دراسة حالة مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي



| اعداد الطلبة | | الأستاذ المشرف |
|---|---|---|
| 1 | بخبخ خديجة | لفيلف عبد الحق |
| 2 | بولعظام فريال | |



## لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ(ة) | الصفة |
|---|---|
| لوافي حمزة | رئيسا |
| لفيلف عبد الحق | مشرفا ومقررا |
| بن الطيب علي | ممتحنا |

## السنة الجامعية 2024/2023

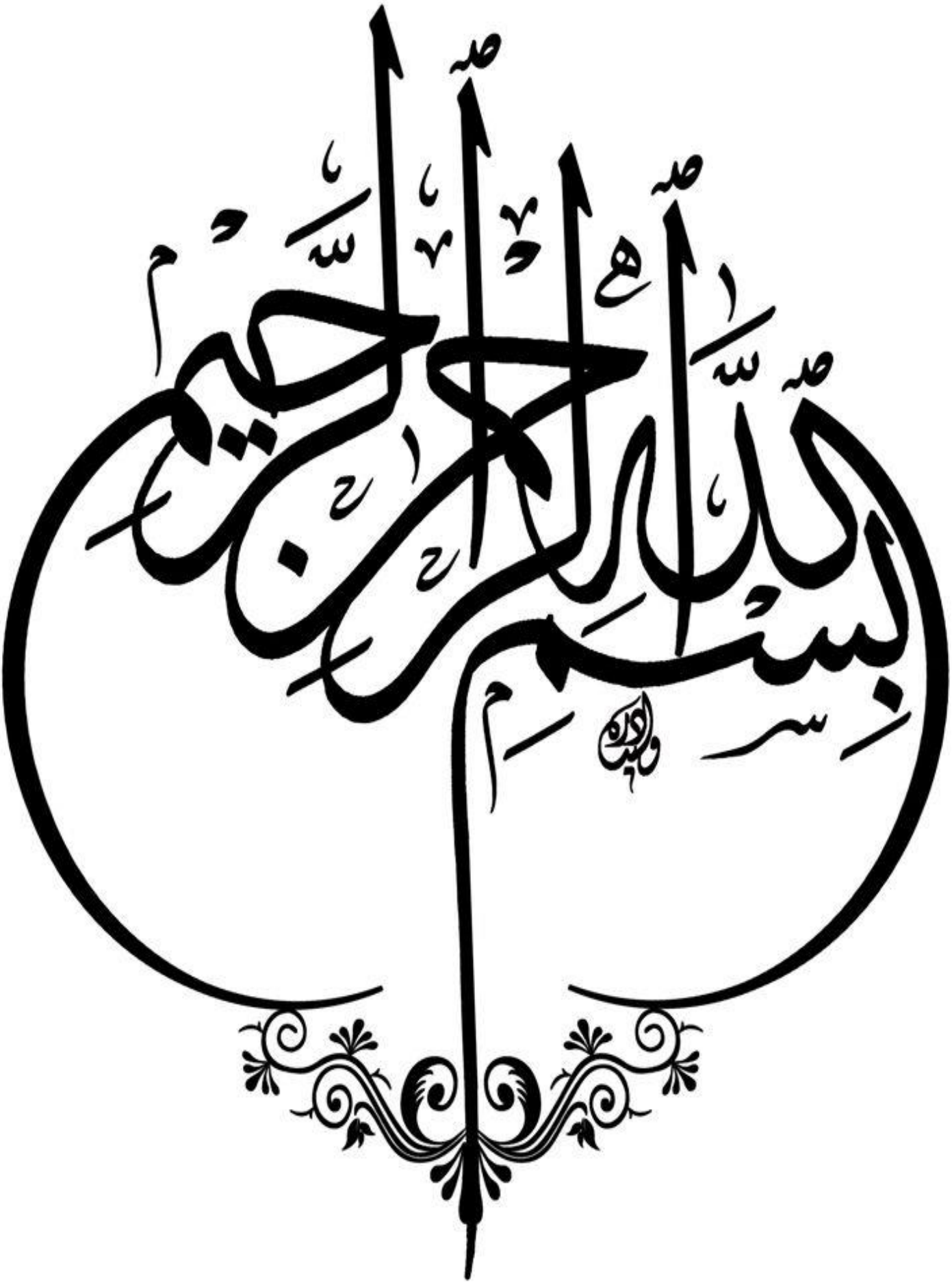
بسم الله الرحمن الرحيم

## الاهداء

الحمد الله الذي بنعتمه تتم الصالحات والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد.

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

أهدي تخرجي المتواضع إلى من جعلها الله ضياءا ينير حياتي، من جاهدت في تربيتي، من ضحت لأجل تحقيق أحلامي، إلى أعظم وأقوى امرأة في الكون

**" أمي"**

إليك يا فخري وقرت عيني ويا أعظم رجل، أطال الله في عمرك وشفاك وأدام عزك فأنت سندي، إليك

**"أبي"**

**إلى أخي الغالي "بلال"**

إلى من حبهم يجري في عروقي وينهج بذكرهم فؤادي إلى أخواتي

**"غنية، زهية، دليلة"**

إلى الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته إلى صورتها لا تفارق خيالي

**"حياة"**

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح صديقاتي، إلى من صاغت لي من علمها حروفا ومن فكرها منارة **الأستاذة" قاسمي مريم"**

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عزوجل أن يجيد القبول والنجاح.

**خديجة**

## الاهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون،

إهدي هذا العمل إلى من كانت سبب وجودي في هذا الكون، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني إليها بكل إجلال وتقدير، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

**"أمي االغالية"**

إلى عصب البيت وقلبه النابض الذي يكافح من أجلنا و يمدنا بعطائه دون مقابل

**"أبي الغالي"**

ولا أنسى إنسانة كانت سند وعونا لي الأستاذة **"مريم قاسمي"** و**"مريم صايفي"**

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بيهم إخواتي" **زياد، بسام، زكي، أميرة**"

وأخص بذكر أختي التي لا أملك غيرها **"أميرة"**

إلى صديقاتي التي جمعتني بهم أيام الدراسة.

**فريال**

# الشكر وتقدير

**يقول المولى تعالى بعد "بسم الله الرحمان الرحيم" وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيد" سورة إبراهيم آية 7**

فالشكر لله رب العالمين الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى

نرفع خالص الشكر وأسمى معاني الاحترام والتقدير إلى أستاذنا الذكتور

" **لفيلف عبد الحق**"

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتورة "**مريم قاسمي**" التي لم تبخل علينا في تقديم النصيحة والتوجيه لنا طيلة إجراء هذه الدراسة من خلال إرشادها وتوجيهاتها لنا في كل خطوة البحث.

ونتقدم بالشكر إلى عائلاتنا وكل من مد بيد العون من بينهم "**صايفي مريم**"

جزيل الشكر والامتنان

ونرجو من الله عزوجل أن يوفقنا في كل أمر فيه خير الدنيا ودنيانا والشكر أيضا إلى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة وبدل الوقت والجهد في التدقيق في البحث

# ملخص

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي من خلال دراسة حالة مصرف السلام الجزائري و بنك قطر الاسلامي خلال الفترة 2015-2022، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي، وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من: القيمة المضافة للاجارة المنتهية بالتمليك في كلا البنكين، و نسبة مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدين، من أجل دراسة العلاقة بين صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك والقطاع الصناع، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وسيلة مفيدة و لها مزايا تمويلية للاستثمارات في القطاع خاصة في البيئات الاقتصادية التي تفضل التمويل الاسلامي.



**الكلمات المفتاحية: الاجارة المنتهية بالتمليك، التمويل الاسلامي، القطاع الصناعي، مصرف السلام، بنك قطر الإسلامي.**



**Abstract:**

This study aims to understand the role of the Ijarah Muntahia Bittamleek (lease-to-own) financing model in funding the industrial sector through a case study of AlSalam Bank in Algeria and Qatar Islamic Bank during the period 2015-2022. We employed the descriptive method for the theoretical aspect and the descriptive-analytical method for the practical aspect. This was done using annual data for both the added value of the Ijarah Muntahia Bittamleek in both banks and the contribution rate of the industrial sector to GDP growth in both countries, in order to study the relationship between the Ijarah Muntahia Bittamleek model and the industrial sector.The study concluded that financing through the Ijarah Muntahia Bittamleek model is auseful and advantageous financing method for investments in the sector, especially in economic environments that favor Islamic finance.



**Keywords :** Ijarah Muntahia Bittamleek, Islamic finance, industrial sector, Al Salam Bank, Qatar Islamic Bank.

# فهرس المحتويات

| فهرس المحتويات | |
|---|---|
| العناصر | |
| بسملة | - |
| شكر وتقدير | - |
| ملخص الدراسة | - |
| فهرس محتويات | - |
| قائمة الجداول | - |
| قائمة أشكال | - |
| مقدمة العامة | أ-و |
| الفصل الأول: التأصيل النظري ولمفاهيمي للدراسة | - |
| المبحث الأول: الخلفية النظرية للقطاع الصناعي | 40-7 |
| المطلب الأول: ماهية الصناعة | 24-9 |
| الفرع الأول: نشاط الصناعة | 9 |
| الفرع الثاني: تعريف الصناعة | 10 |
| الفرع الثالث: أنواع الصناعة | 10 |
| المطلب الثاني: ماهية القطاع الصناعي | 13-9 |
| الفرع الأول: تعريف القطاع الصناعي | 13 |
| الفرع الثاني: أهمية القطاع الصناعي | 14 |
| الفرع الثالث: خصائص القطاع الصناعي | 15 |
| الفرع الرابع: مقومات القطاع صناعي | 16 |
| المطلب الثالث: واقع القطاع الصناعي في الدول العربية | 24-16 |
| الفرع الأول: نظرة عامة عن واقع القطاع الصناعي في الدول العربية | 16 |
| الفرع الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر | 19 |
| الفرع الثالث: واقع القطاع الصناعي في قطر | 20 |
| المبحث الثاني: الخلفية النظرية للتمويل الإسلامي لإجارة المنتهية بالتمليك | 39-24 |
| المطلب الأول: التمويل الإسلامي | 31-24 |
| الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي | 24 |
| الفرع الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي | 25 |
| الفرع الثالث: صيغ التمويل الاسلامي | 28 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الاجارة المنتهية بالتمليك | 37-30 |
| الفرع الأول: ماهية الاجارة المنتهية بالتمليك | 30 |
| الفرع الثاني: حكم الاجارة المنتهية بالتمليك ومقوماتها | 31 |
| الفرع الثالث: مخاطر الاجارة المنتهية بالتمليك | 33 |
| الفرع الرابع: مزايا الاجارة المنتهية بالتمليك | 34 |
| المطلب الثالث: تطور استخدام الاجارة الإسلامية في بعض الدول العربية | 36 |
| الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول دور الاجارة المنتهية بالتمليك في القطاع الصناعي-دراسة حالة بنك السلام وبنك قطر) | 64-42 |
| المبحث الأول: دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي دراسة مصرف السلام | 50-42 |
| المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للإجارة منتهية بالتمليك لمصرف السلام الجزائري | 44-42 |
| المطلب الثاني: مصرف السلام الجزائري | 46-44 |
| الفرع الأول: مفهوم مصرف السلام الجزائري | 42 |
| الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري | 43 |
| الفرع الثالث: صيغ التمويل لمصرف السلام الجزائري | 44 |
| المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات نشاط وربحية مصرف السلام الجزائري | 50-46 |
| الفرع الأول: تحليل مؤشر مصرف السلام الجزائري | 45 |
| الفرع الثاني: تحليل مؤشر ربحية مصرف السلام الجزائري | 46 |
| المطلب الرابع: نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي في الجزائر | 47 |
| المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لدور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل قطاع الصناعي -تجربة بنك قطر الإسلامي- | -48 |
| المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي لبنك قطر الاسلامي | 48 |
| المطلب الثاني: بنك قطر الإسلامي | 51 |
| الفرع الأول: تعريف بنك قطر الاسلامي | 51 |
| الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الاسلامي | 52 |
| الفرع الثالث: الصيغ المعتمدة في بنك قطر الاسلامي | 53 |
| المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات نشاط وربحية بنك قطر الاسلامي | 53 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: تحليل مؤشر نشاط بنك قطر الإسلامي | 54 |
| الفرع الثاني: تحليل مؤشر ربحية بنك قطر الاسلامي | 56 |
| الفرع الثالث: نسبة مساهمة الاجارة المنتهية للتمليك في نمو القطاع الصناعي القطري | 58 |
| المطلب الرابع: تحديات التي تعيق مساهمة عقود الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو القطاع الصناعي في مصرف السلام وبنك قطر الاسلامي | 59 |
| الخاتمة | 63 |
| قائمة المصادر والمراجع | 67 |

# قائمة الأشكال

| الرقم | قائمة الأشكال | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أنواع الصناعة | 13 |
| 02 | تطور حجم القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب المنطقة خلال الفترة 2018-2021. | 17 |
| 03 | نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر 2018-2022. | 19 |
| 04 | نمو تطور الناتج الداخلي خارج المحروقات الجزائر 2018-2022. | 20 |
| 05 | مساهمة القطاع الصناعي القطري في الناتج الإجمالي 2018-2022. | 22 |
| 06 | نمو مؤشر الإنتاج الصناعي القطري حسب القطاعات العام 2022. | 23 |
| 07 | أنواع التمويل بالمشاركة. | 26 |
| 08 | الهيكل التنظيمي لمصرف الإسلام الجزائري | 43 |
| 09 | صيع التمويل لمصرف الإسلامي الجزائري. | 44 |
| 10 | تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام للفترة 2015-2022 (الوحدة ألف دينار جزائري) | 46 |
| 11 | نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي الجزائري | 47 |
| 12 | تطور مؤشرات ربحية مصرف السلام للفترة 2015-2022. | 48 |
| 13 | الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي. | 52 |
| 14 | الصيغ المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي. | 53 |
| 15 | تطور مؤشرات نشاط بنك قطر الإسلامي 2018-2022 (وحدة ريال قطري) | 54 |
| 16 | تطور مؤشرات نشاط مصرف قطر الإسلامي 2018-2022 (وحدة ريال قطري) | 56 |
| 17 | تطور مؤشرات ربحية بنك قطر الإسلامي للفترة 2018-2022. | 57 |
| 18 | نسبة مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي القطري. | 59 |

# قائمة الجداول

| رقم | قائمة الجداول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الأداء الصناعي لسنة 2021. | 15 |
| 02 | مساهمة الصناعات حسب نوعها في تاريخ المحلي الإجمالي. | 21 |
| 03 | حجم التمويل بإجارة المنتهية بالتمليك لمجموعة البركة المصرفية شمال إفريقيا (الوحدة دولار أمريكي) | 37 |
| 04 | تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام للفترة 2015-2022 (الوحدة ألف دينار جزائري) | 45 |
| 05 | تطور مؤشرات ربحية مصرف السلام 2015-2022. | 46 |
| 06 | نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي الجزائري. | 47 |
| 07 | تطور مؤشرات نشاط مصرف قطر الاسلامي 2015-2022. | 54 |
| 08 | توزيع اجمالي التمويل حسب صيغ التمويل الإسلامية المتوفرة لدى البنك 2015-2022. | 55 |
| 09 | تطور مؤشرات ربحية مصرف قطر الإسلامي 2015-2022. | 56 |
| 10 | توزيع إجمالي التمويل حسب صيغ التمويل الإسلامية المتوفرة لدى البنك 2015-2022. | 57 |
| 11 | نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي القطري. | 58 |

# مقدمة

# مقدمــة

في ظل التوجه المتزايد نحو التمويل الإسلامي على الساحة العالمية كبديل متوافق مع الشريعة الإسلامية التي تشدد على تحريم الربا، الغرر، والمضاربة غير المبررة، وتُعلي من قيم التعاملات المبنية على العدل والشفافية التي من شأنها تعزيز النظم المالية و تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي من خلال توزيع المخاطر بين جميع الأطراف المشاركة، لذلك أصبح من الضروري استكشاف وتحليل الأدوات المالية الإسلامية ودورها في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومن بين الأدوات المالية التي يستخدمها التمويل الإسلامي، تحظى الإجارة المنتهية بالتمليك بأهمية خاصة كأسلوب فعال لتمويل الأصول دون اللجوء إلى القروض الربوية. هذه الصيغة تتيح للأفراد والشركات اكتساب الأصول من خلال دفعات إيجاريه يتم تحديدها في عقد مسبق، ينتهي بخيار التملك مما يوفر بديلاً عملياً ومتوافقاً مع الشريعة للتمويل التقليدي، لذلك فإن الفهم العميق للإجارة المنتهية بالتمليك يساعد على تقدير كيف يمكن لهذه الصيغة أن تسهم في توسيع الإطار المالي الإسلامي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يجعلها موضوعًا ذا قيمة للبحث والدراسة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

من جهة أخرى يعد القطاع الصناعي ركيزة أساسية في اقتصاديات الدول، حيث يلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إضافة إلى تحفيز التطور التكنولوجي، يشمل هذا القطاع الإنتاج في مجالات متعددة مثل التصنيع، التعدين، البناء والطاقة، يسهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدول ويدعم القدرة التنافسية للاقتصادات على المستوى الدولي.، لذلك فهو يحتاج إلى استثمارات كبيرة لتحديث البنية التحتية وتطوير التكنولوجيات الجديدة، هنا يأتي دور الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة مالية متوافقة مع الشريعة، تتيح للمؤسسات الصناعية تمويل شراء الأصول الثابتة والمعدات بطريقة تدريجية وميسرة، مما يسمح بتوزيع المخاطر ويخفف العبء المالي المباشر من خلال تسهيل الوصول إلى الأصول الضرورية للتوسع والتحديث في القطاع الصناعي، تساهم الإجارة المنتهية بالتمليك في تعزيز قدرات هذا القطاع على التكيف مع التحديات البيئية والاقتصادية المعاصرة، وتقدم نموذجًا للتمويل يعزز من الاستدامة والنمو الاقتصادي. هذا النهج ليس فقط يعزز من إمكانيات القطاع الصناعي، ولكنه يدعم أيضًا الاقتصاد الأوسع في إطار التمويل الإسلامي الذي يركز على التنمية الشاملة والمستدامة.

**إشكالية الدراسة:**

على الرغم من الاهتمام المتزايد و الملحوظ بالمنتجات المالية الإسلامية عالمياً، لا يزال هناك نقص في الدراسات التي تقيم بشكل معمق دور الإجارة المنتهية بالتمليك في تعزيز القطاع الصناعي، كذلك يواجه الممارسون وصانعو السياسات تحديات في فهم كيفية استغلال هذه الأداة المالية بشكل فعال لتعزيز النمو الصناعي والابتكار داخل الأطر الشرعية، يتطلب هذا التحدي مزيداً من البحث لتقديم بيانات تجريبية وتحليلات تفصيلية حول كيفية وأثر تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك في سياقات نمو القطاع الصناعي، من هنا تنبثق إشكالية دراستنا و نطرح الاشكال الرئيسي التالي:

**فيما يكمن دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي في كل من الجزائر وقطر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل، وتحقيق أهداف البحث المرجوة، تمت صياغة مجموعة من الاسئلة الفرعية كموجه لذلك، والتي جاءت كالاتي:

- ما هو واقع القطاع الصناعي في كل من دولة الجزائر ودولة قطر؟
- كيف كان أداء مؤشرات نشاط مصرف السلام الجزائري، وبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2022؟
- ما مدى مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي في كل من مصرف السلام الجزائري بنك قطر الإسلامي؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك في القطاع الصناعي في كل من مصرف السلام الجزائري بنك قطر الإسلامي؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات الفرعية أعلاه يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ البنية التحتية الصناعية لكل من الجزائر وقطر قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل رفع نسبة نمو القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة التي يولدها؛
- ✓ أداء مؤشرات نشاط كل من مصرف السلام وبنك قطر الإسلامي في تحسن مستمر خاصة فيما يتعلق بمؤشر الربحية مما يعكس اتباع البنكين لاستراتيجية ناجحة للنمو؛
- ✓ تساهم الإجارة المنتهية بالتمليك بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي في كل من مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي؛

✓ تواجه صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في كل مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي عدة تحديات تتعلق بالأطر التنظيمية والتشريعية، وكذلك المنافسة الاقتصادية مع البنوك التقليدية.

**مبررات اختيار الموضوع:**

لابد أنه توجد أسباب موضوعية وأخرى ذاتية لاختيار موضوع الدارسة، نذكر منها:

✓ الرغبة في البحث عن أدوات وصيغ تمويلية بديلة عن التعاملات الربوية، والمالية الإسلامية مجالا واسعا يمكن البحث فيه، لهذا جنده دافعا للقيام بدراسة اقتصادية منفردة نبرز فيها الدور التمويلي لهذه الصيغة، مثلها مثل بقية الصيغ الاسلامية الاخرى؛

✓ تقديم نماذج تحليلية لصيغ التمويل الإسلامية يمكن الاستفادة منها، وتبيان دورها في نمو القطاع الصناعي، وما يحدثه من أثر على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

**أهمية الدراسة**

تأتي هذه الدراسة في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية نمواً متزايداً في الاهتمام بالمنتجات المالية الإسلامية، وهنا تكمن أهميت دراستنا من خلال:

✓ تعد الإجارة المنتهية بالتمليك كصيغة تمويل إسلامية فعالة وتستجيب لحاجات القطاع المالي مما يزيد من أهمية فهم كيفية تأثيرها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل القطاع الصناعي؛

✓ تقدم هذه الدراسة تحليلاً للإجارة المنتهية بالتمليك كخيار متوافق مع الأخلاقيات والقيم الإسلامية، وتسلط الضوء على مدى فاعليتها وملاءمتها كأداة تمويلية.

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ تقييم فعالية الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي، مع التركيز على بنك قطر الإسلامي ومصرف السلام الجزائري كدراسات حالة؛

✓ تحليل التحديات التي تواجه تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك في البيئة الاقتصادية والتنظيمية الحالية؛

✓ استكشاف الدور الذي تقوم به الإجارة المنتهية بالتمليك في نمو القطاع الصناعي في سياقات مختلفة، مما يشمل تحسين الإنتاجية وتعزيز الابتكار؛

✓ تعزيز الأدبيات العلمية في مجال التمويل الإسلامي.

**منهج الدراسة:**

لتحقيق أهدف الدراسة ، الالمام بكل جوانبها و محاولة اثبات صحة أو نفي الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجزء النظري من الدراسة لإيضاح الجوانب المتعلقة بإشكالية الدراسة كالمفاهيم النظرية الأساسية لمتغيرات الدراسة، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل واقع هذه الصيغة التمويلية محل الدراسة في مصرف السلام الجزائري و بنك قطر الإسلامي من خلال تحميل المعطيات و البيانات التي تخدم الدراسة و التي تم الحصول عليها من مصادر مختلف مثل التقارير السنوية لكلى البنكين بالإضافة الى المواقع الرسمية للدواوين الإحصائية لكل من الجزائر و قطر، و عرضها و تحليلها باستعمال الجداول، ، النسب والرسومات البيانية.

**حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في:

**الحدود المكانية:** بنك قطر الإسلامي ومصرف السلام الجزائري.

**الحدود الزمانية:** الحقبة الزمنية لبيانات الاجارة المنتهية بالتمليك ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي كانت للفترة :2015-2022.

**الدراسات السابقة:**

على الرغم من الاهتمام الملحوظ بصيغ التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، إلا أن الأدبيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين هذه الصيغ و نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة كانت قليلة مقارنة مع أهمية التمويل الإسلامي كبديل حديث يعزز نمو الاقتصادي، من بين الدراسات القليلة التي قامت بدراسة علاقة صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك مع مختلف المؤشرات الاقتصادية ندكر:

**الدراسات باللغة العربية**

- **دراسة -بن لموفق و لسوس 2022-** بعنوان "**مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع لزراعي ، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام الجزائر خلال الفترة-(2015-2020)**" هدفت الدراسة الى تقييم فعالية الإجارة المنتهية بالتمليك في توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي ودعم تنميته، مع التركيز على تجارب البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام الجزائري، من خلال تحليل بيانات تمويل القطاع الزراعي من خلال صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك المذكورة، و خلصت الدراسة الى أن

الإجارة المنتهية بالتمليك تخفف العبء المالي لهذا القطاع على الميزانية الحكومية إذا تم اعتمادها بشكل أكبر باعتبارها واحدة من أهم البدائل للتمويل الإسلامي المقترح لدعم القطاع الزراعي في الجزائر.

- **دراسة – نعيمي 2018-** بعنوان" **دور التمويل بالاجارة المنتهية بالتمليك في نمو القطاع الصناعي دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية خلال الفترة 2000-2016**" هدفت الدراسة الى راسة العلاقة بين صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك والقطاع الصناعي، كون هذا القطاع يعتبر متغير هام في الاقتصاد الوطني، باستخدام المنهج التحليلي لفحص تأثير التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك على القطاع الصناعي ،وخلصت الدراسة الى ان الاجارة المنتهية بالتمليك لها مزايا تمويلية أثبت فعاليتها في تعزيز القطاع الصناع، .كما أن البنك الإسلامي للتنمية لعب دورًا مهمًا في تطوير ودعم الصناعات من خلال هذا التمويل.

- **دراسة –بوجلخة 2017-** بعنوان " **دور صيغة الإجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النظام الإسلامي، مع التركيز على دراسة حالة بنك البركة بالجزائر للفترة 2012-2014**" هدفت الدراسة الى تقييم مساهمة صيغة الإجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين 2012 و2014، وكيفية تأثير هذه الصيغة على الاقتصاد بشكل عام، باستخدام المنهج التحليلي لبيانات حصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغة الإجارة في بنك البركة، و خلصت الدراسة الى ان صيغة الإجارة لها تأثير إيجابي وفعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبخاصة في فرع ولاية الوادي لبنك البركة، كما أبرزت الدراسة أهمية التمويل الإسلامي وتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي، وقدمت دليلاً على فعالية صيغة الإجارة في تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الدراسات باللغات الأجنبية**

- **دراسة –Salina Kassim 2016-** بعنوان " **Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience** " عبارة عن دراسة قياسية هدفت الى البحث في تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، باستخدام الاختبار التجريبي للبيانات الفصلية لماليزيا من 1998 إلى 2013، تتضمن مؤشر الإنتاج الصناعي كمتغير تابع، وودائع البنوك الإسلامية وتمويلها كمتغيرات مستقلة، بواسطة نموذج ARDL لدراسة العلاقات طويلة الأمد بين المتغيرات، عن طريق ختبار التكامل والعلاقة طويلة الأمد بين الودائع الإسلامية والتمويل ومؤشرات اقتصادية رئيسية مثل الإنتاج الصناعي، و قد خلصت الدراسة الى أن التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي ومعنوي على الاقتصاد الحقيقي طويل الأمد، مشيرة إلى أن البنوك

الإسلامية في ماليزيا تؤدي دورها في الوساطة المالية بفعالية، كما تقترح الدراسة ضرورة تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لدعم نمو صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا، وتعزيز مكانة البلاد كقائد عالمي في هذا المجال.

- **دراسة – Jikon Lai 2015–** بعنوان "**Industrial Policy and Islamic Finance** " تتناول الدراسة السياسة الصناعية وتطور التمويل الإسلامي في ماليزيا، وتبرز دور الحكومة في دفع هذا التطور، هدفت الى تقييم التمويل الإسلامي كجزء من السياسة الصناعية في ماليزيا، مع التركيز على كيفية دعم الحكومة للقطاع المالي الإسلامي ليصبح مصدراً للنمو الاقتصادي المستقل والتنافسي عالمياً ، من خلال التحليل المفصل للسياسات والمبادرات الحكومية التي اتخذت في ماليزيا لدعم وتطوير التمويل الإسلامي، بما في ذلك التشريعات والأطر التنظيمية، وقد خلصت الدراسة الى أن ماليزيا قد نجحت في تطوير سوق مالي إسلامي قوي ومتقدم بفضل السياسات الصناعية المستهدفة والدعم الحكومي المستمر، مما جعلها تلعب دوراً قياديا في مجال التمويل الإسلامي عالمياً.

# الفصل الأول:

# التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

**تمهيد:**

يعد القطاع الصناعي ركيزة مهمة من ركائز النهضة الاقتصادية، وأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على المواد الخام (النفط والغاز)، وتلبية احتياجات المجتمع الصناعة مصدر أساسي للاستقلال ومحاولة لتحرير الاقتصاد من التبعية الأجنبية.

حيث يعتبر هذا القطاع من أهم الركائز التنمية فإن نشاط البنوك الإسلامية في هذا القطاع يمثل أهمية خاصة لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من أدوات تمويلية استثمارية حديثة ثم تكييفها وفق التعاليم الإسلامية ومن بينها الاجارة المنتهية بالتمليك.

انطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل من دراستنا التي تقوم على معرفة الدور التمويلي للإجارة المنتهية بالتمليك في نمو القطاع الصناعي، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى القطاع الصناعي وأساسياته وفي المبحث الثاني إلى الإجارة المنتهية بالتمليك.

## المبحث الأول: الخلفية النظرية للقطاع الصناعي

قبل التطرق لمفهوم القطاع الصناعي، خصائصه و مقوماته سوف نتطرق الى مفهوم الصناعة من حيث النشأة و الأنواع.

### المطلب الأول: ماهية الصناعة

في هذا المطلب نتطرق إلى دراسة نشأة الصناعة بإضافة إلى المفهوم وعناصر أخرى من عناصر القطاع الصناعي.

#### الفرع الأول: نشأة الصناعة[1]

يعود ظهور الصناعة إلى المجتمع البدائي عندما كانت على شكل أنشطة بسيطة ضمن القطاع الزراعي أو الريفي واقتصرت الصناعة على صناعة ونسج الملابس والغزل والنسيج، وهو ما كانت تقوم به عادة النساء بينما مارس الرجل الصناعة من خلال صناعته لأدوات العمل والطبخ وغيرها من أدوات ضرورية للمنزل وإنتاج.

كانت ممارسة الصناعة في العصر البدائي تتم بوسائل بدائية بسيطة من أجل تلبية احتياجات الاسرة فقط من أجل مواصلة الحياة دون تخصيص أي شيء للسوق، ويرجع ذلك إلى قلة حجم الإنتاج في تلك المرحلة واستمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي حتى المراحل المتأخرة من تطور المجتمع. ومع مرور الوقت تحول إلى مصدر دخل رئيسي لبعض الأسرة عندما تحول بعص منتجي المنازل إلى أفراد متخصصين في نشاط معين، مثل الحرفيين او الصناع، مثل الحدادين والتجار وغيرهم، إذا كان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لتلبية احتياجات الأسرة فقط، مع العلم أن عمل هذه المجموعة كان يتمحور في البداية حول انتاج السلع الصناعية بناء على توصية من المستهلك، إلا أن هذا الوضع تغير فيما بعد إلى ضرورة صناعة المنتجات وعرضها للبيع دون توصية نتيجة التوسع في الاستهلاك.

لقد بقيت الحرفية النمط الغالب حتى القرون الوسطى(الإقطاعية) ووصلت أعلى مستوياتها في فترة البناء الورشي في الدول الاوربية ومازالت بعض الصناعات قائمة لحد الان بسبب طابعها التراثي والشخصي ودقة الصنع وجمال المظهر ما جعلها في بعض الدول تعد من النشاطات الرئيسية كالغزل والنسيج وصناعة الأثاث.

[1] : مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 15.

**فرع الثاني: تعريف الصناعة**

تأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسين حسب الغرض من استخدامها، ويقصد بالصناعة أي النشاط الصناعي جميع التدابير التي تتخذها الوحدات الاقتصادية في المجتمع لتحويل السلع الخام أو الوسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلع نهائية.

ووفقا لهذا التعريف فأننا نميز الصناعة عن بقية الأنشطة الاقتصادية في المجتمع كزراعة والخدمات.

**وتعرف الصناعة أيضا:** "على أنها أداة نشاط داخل القطاع الصناعي لذلك فهي تضم كل وحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متشابهة بنفس المادة وبنفس الكيفية.

ويتضح من خلال التعريف أن الصناعة بمعنها ينقسم إلى عدة صناعات مثل: صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات والمنتجات الجليدية.[1]

**كما تعرف** هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في جميع أنحاء العالم، تمتد أصولها إلى بنية المجتمع ولها دور كبير في تركيبه الحضاري والمادي مما يأدي إلى تطوير المجتمع ونموه، وفي نفس الوقت تتأثر كذلك الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع. لدى يجب أن تبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والكفيء للموارد والامكانيات المتاحة في الدولة.[2]

يستند هذا المفهوم على استغلال أساليب جديدة لإنتاج الثروة، حيث يرتبط هذا المفهوم باستبدال القوى العاملة بآلات تعمل بطاقة، والتي تنتج المواد الصناعية بكميات كبيرة، ولاستغلال جميع العوامل الاقتصادية في الإنتاج.[3]

**الفرع الثالث: أنواع الصناعة**

تتمثل أنواع الصناعة فيما يلي:

**1- من حيث نوعية الصناعة:** ويهتم هذا الجانب بنوعية المنتوج المقدم، ولها (4) أنواع رئيسية وهي:[4]

1-1 **الصناعة التحليلية:** هي تلك التي تقوم بتحويل المادة الأولية إلى مادة جديدة عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو مزجها بمواد أخرى وتشمل "الأسمدة، الأدوية والأحماض، التي تتمثل في تكرير النفط ومشتقاته كألياف والمطاط.

[1] : ب مخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار زهران لنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1994، ص03.

[2] : خبابة مهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأورو مغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة الماجيستر اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص12.

[3] : جميلة مدني، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والافاق بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم.

[4] : حمادة إياد، مرجع سبق ذكره، ص05.

1-2 **الصناعة الاستخراجية:** هي تعني الصناعات التي يتم فيها استخراج المواد الخام من باطن الأرض مثل: المعادن تعتمد الصناعات الاستخراجية على موارد الطبيعية لا يمكن أن تجدد أو تعوض مثل صناعة الفوسفات والاسمنت وكثير من الثروات مثل النفط والفلزات في حالة استخراج المعادن والنفط والغاز وتسمى" صناعة التعدين".

1-3 **الصناعة التجميعية:** وهي تلك الصناعة التي تعمل على دمج أجزاء معينة لتكوين منتجا جديدا نهائيا.

1-4 **الصناعة التحويلية:** وهي تلك الصناعة القائمة على أساس تغيير مادة من شكلها الأساسي إلى شكل مختلف تماما مثل: صناعة الورق.

ولقد **عرفت أيضا** بأنها: هي الصناعة التي تقوم بضيع المواد الخام وتحويلها إلى سلع نهائية.

والصناعة بمعنها الواسع هي العملية التي يتم من خلالها جعل المواد الخام أكثر ملائمة الإنسان وحاجاته من خلال تغيير شكلها وزيادة قيمتها لتلائم الغرض التي صنعت لأجله.

**2- من حيث حجم المؤسسة:**

هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتم بها تعريف الصناعات الصغيرة، وذلك بالاعتماد على المحيط الذي تعمل بها تلك الصناعات، ولتضيف هذه الصناعات نعتمد على بعض المعايير وهي المعايير الكمية المتمثلة في الأصول الثابتة والأيادي العاملة، رأس المال، المبيعات.

ومنه يمكن تقديم مجموعة من التعاريف لأنواع المؤسسات الصناعية حسب حجمها في القانون الجزائري كالتالي:[1]

**2-1 الصناعات المصغرة:** هي تلك المؤسسات التي تكون فيها عدد العمال مابين01-09 عمال فقط ولها رقم أعمال أقل من 200مليون دينار جزائري.

**2-2 الصناعات الصغيرة:** ويقصد بها تلك المؤسسات التي يكون فيها عدد العمال ما بين 10-49 عامل، ولها رقم أعمال لا يتجاوز 200مليون دينار جزائري.

**2-3 الصناعات المتوسطة:** وهي المؤسسات التي يكون فيها ما بين 50-250 عامل ويتراوح رقم أعمالها بين 200مليون ومليار دينار جزائري.

**2-4 الصناعات الكبيرة:** في هذه المؤسسة يتم تشغيل أكثر من 250 عاملا، ويفوق رقم أعمالها مليار دينار جزائري.

[1] : عبد المجيد قدي، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية الاقتصاد جامعة الاغواط، الجزائر، أفريل 2002، ص04.

**3-حسب صعوبة وسهولة الدخول إلى السوق:** لقد قسم bain الصناعات إلى الأربعة أصناف وفقا لدرجة سهولة الدخول إلى السوق وهي على التالي:[1]

**3-1: صناعة سهلة الدخول:** وهي الصناعة التي لا يوجد فيها منافس، ولكن في حالة الرغبة من طرف البعض لتحقيق أرباح غير عادية والاستمرار معها لفترة طويلة سوف يؤدي إلى فشل هذه الصناعية.

**3-2: صناعات بها عوائق غير فعالة للدخول:** في هذه المؤسسات يتم تحقيق أرباح غير عادية.

**3-3: صناعات ممنوعة الدخول:** هنا في هذه الصناعة يكون السعر الذي يعظم الربح فيها في الأجل القصير منخفضا بدرجة لا تغري أي مؤسسة جديدة لدخول فيها، لأنها احتمال تحقق خسائر بصفة مستمرة في الأجل الطويل.

[1]: يحيى فريك، استراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجيستر جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، ص51.

**الشكل رقم01: أنواع الصناعة**

**المصدر: من اعداد الطالبتين يوضح فيه أنواع الصناعة.**

## المطلب الثاني: ماهية القطاع الصناعي

### الفرع الأول: تعريف القطاع الصناعي

حسب تعريف المنظمة العالمية للتجارة فإن القطاع الصناعي هو أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، ويشمل جميع الأنشطة والعمليات المتعلقة بتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو سلع مصنعة. يتضمن هذا القطاع مجموعة واسعة من الصناعات مثل التصنيع، التعدين، البناء، والطاقة.

**التصنيع** :هو عملية تحويل المواد الخام أو الأجزاء المكونة إلى منتجات جاهزة للاستخدام النهائي أو الاستهلاك. يعتبر التصنيع أحد أهم مكونات القطاع الصناعي ويتضمن صناعات مثل صناعة السيارات، الإلكترونيات، الأغذية، والملابس.

**التعدين:** يشير إلى استخراج المعادن والموارد الأخرى من الأرض، مثل الفحم والمعادن الأساسية. يلعب التعدين دورًا حيويًا في توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.

**البناء:** يشمل جميع الأنشطة المتعلقة ببناء البنى التحتية الجديدة أو تحسين وصيانة الموجود منها، مثل المباني، الجسور، والطرق.

**الطاقة:** تشمل الصناعات التي تنتج الطاقة وتوزعها، مثل النفط والغاز، الطاقة الكهربائية، والطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

القطاع الصناعي يعتبر ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في العديد من الدول، حيث يساهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص العمل، بالإضافة إلى دوره في التجارة الدولية من خلال تصدير السلع المصنعة.

**فرع الثاني: أهمية القطاع الصناعي**

لصناعة أهمية بارزة في المجتمع نذكرها في النقاط التالية:[1]

- تشغيل الأيادي العاملة وبالتالي التقليل من نسبة البطالة؛
- إن معدلات الإنتاجية المرتفعة سبب في القطاع الصناعي تساهم في زيادة نمو الدخل القومي؛
- يساهم قطاع الصناعة في علاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع موجهة للتصدير؛
- زيادة الرفاهية للإنسان؛
- تساهم في تطوير نشاطات اقتصادية أخرى كالزراعة والتجارة؛
- ترفع من مستوى معيشة الدولة حكومة وأفرادا؛
- زيادة الدخل القومي؛
- استغلال الفائض من المنتجات الزراعية وحيوانية في الدولة؛
- توفير ما يلزم الأفراد من منتجات مصنعة؛
- تساهم في تطوير نشاطات اقتصادية أخرى كالزراعة والتجارة.

**الفرع الثالث: خصائص القطاع الصناعي**

قطاع الصناعة قطاع ديناميكي سريع التطور وهو القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، وتعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وهذا من

[1] : الطيب داودي، دلال بن طبي، رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي، المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 201، ص131.

خلال خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي، وتتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية في أنها[1]:

- ✓ أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة؛
- ✓ مكملة لبعض الحرف الأخرى، فهي مكملة للإنتاج الزراعي مثل طحن الحبوب؛
- ✓ مكملة لصيد الأسماك مثل تعليب الأسماك؛
- ✓ تعد وسيلة لارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل العمال؛
- ✓ تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى؛
- ✓ تعد الصناعة الأساس لنمو وتطور الحضارة البشري.

**الفرع الرابع: مقومات القطاع الصناعي**

هناك العديد من المقومات التي لا بد من وجودها من أجل قيام صناعة معينة وهي كتالي:[2]

**1- رأس المال:** أن وجود رأس مال كاف هو من المقومات الهامة لنجاح الصناعة فبعض الصناعات تحتاج إلى آلات معقدة ومكلفة كصناعة السيارات والمواد الثقيلة إصافة إلى أن استخدام الوقود في بعض الأحيان وكذلك تشغيل العمال يتطلب توفر أموال إضافية من اجل إتمام تلك الصناعة. ونلاحظ بإن رأس المال يتوفر في دول معينة كما هو الحال مع دول الخليج العربي بسبب وجود النفط فيها، لذلك تكثر الاستثمارات هناك، ويقل في دول أخرى كما هو الحال مع جنوب لسودان على الرغم من توفر موارد اقتصادية فيها كالمساحة الواسعة إلى أن قلة رأس المال أدت إلى انخفاض الاستثمارات فيها.

**2- المواد الخام:** يمكن تعريف المواد الخام على أنها كل مواد أولية المتواجدة في الطبيعية بشكلها الطبيعي والتي تحتاج الى إعادة تصنيع من اجل الاستفادة منها، وتقسم المواد الخام إلى عدة أقسام كالتالي:

**2-1 مواد خام نباتية:** مثل الأخشاب، القطن، مطاط، قصب السكر، القمح... إلخ

**2-2 مواد خام حيوانية:** مثل الجلود الأصواف، الألبان، واللحوم.

**2-3 مواد خام معدنية:** مثل الحديد، النحاس، الذهب، وغير ذلك.

**3- القوى المحركة:** تشمل النفط والفحم والطاقة المائية وغيرها، ويمكن القول بأنها أساس الصناعة الحديثة، وتختلف هذه القوى المحركة من صناعة إلى أخرى، فكل صناعة تختلف نسبة استهلاكها للطاقة

[1] : غطاس حسيبة، مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي، مذكرة ماستر، جمعة قاصدي مرباح ولرقلة، 2016_2017 ذ، ص 6.

[2] : حمادة إياد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص06.

ونوعها، ونستطيع القول بأن الوقود المستخدم عالميا يتوزع على النحو 50% فحم 42% النفط ومشتقاته، وأما الطاقة المائية فهي8%.

**4- الأيدي العاملة:** أن توفر الأيدي العاملة لصناعة ما يعتمد على نوع الصناعة فبعضها يحتاج إلى خبرة وكفاءة معينة الأمر الذي يأدي إلى استقطاب كفاءات من خارج البلد إذا ما كان هناك نقص من تلك الكفاءة في تلك البلد، كما أن مستوى الأجور يلعب دورا في استقطاب أيدي عاملة إلى البلد أو العكس.

**5- الأسواق:** كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجود فيه أولا، ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة، ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تسويقه، لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين وأذواقهم.

**6- وسائل النقل والموصلات:** تعتمد الصناعة اعتمادا كثيرا على توفر وسائل النقل وسرعتها، ورخص تكاليفها لتمكن من الحصول على خامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة وعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتوجات جيدة بسعر منخفض.[1]

## المطلب الثالث: واقع القطاع الصناعي في الدول العربية

سوف نستعرض تطور نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي للدول العربية ثم ترتيب الدول من حيث مؤشر تنافسية الأداء الصناعي أولا، ثم ننتقل الى واقع القطاع الصناعي في كل من الجزائر وقطر.

### الفرع الأول: نظرة عامة عن واقع القطاع الصناعي في الدول العربية

في ظل العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، يبرز القطاع الصناعي كأحد أهم محركات التنمية الاقتصادية في الدول العربية. على الرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المتقلبة، تسعى هذه الدول جاهدة لتحسين بنيتها التحتية الصناعية وتنويع مصادر دخلها الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. القطاع الصناعي، الذي يشمل من الصناعات الثقيلة والخفيفة إلى التكنولوجيا المتقدمة، يعد بمثابة عنصر حيوي يمكنه توفير فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

ومع ذلك، تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات التي تعيق تقدمها الصناعي، مثل النقص في البنية التحتية المتطورة، القيود التنظيمية، والحاجة إلى تحديث التكنولوجيا والكفاءات البشرية. بالإضافة إلى ذلك،

[1] : مراد خطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص57.

الاستثمار في البحث والتطوير ما زال محدودًا، مما يؤثر على قدرة هذه الدول على الابتكار والتنافس في الأسواق العالمية.

**1: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي**

**الشكل رقم 02: تطور حجم القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب المنطقة خلال الفترة 2010_2021:**

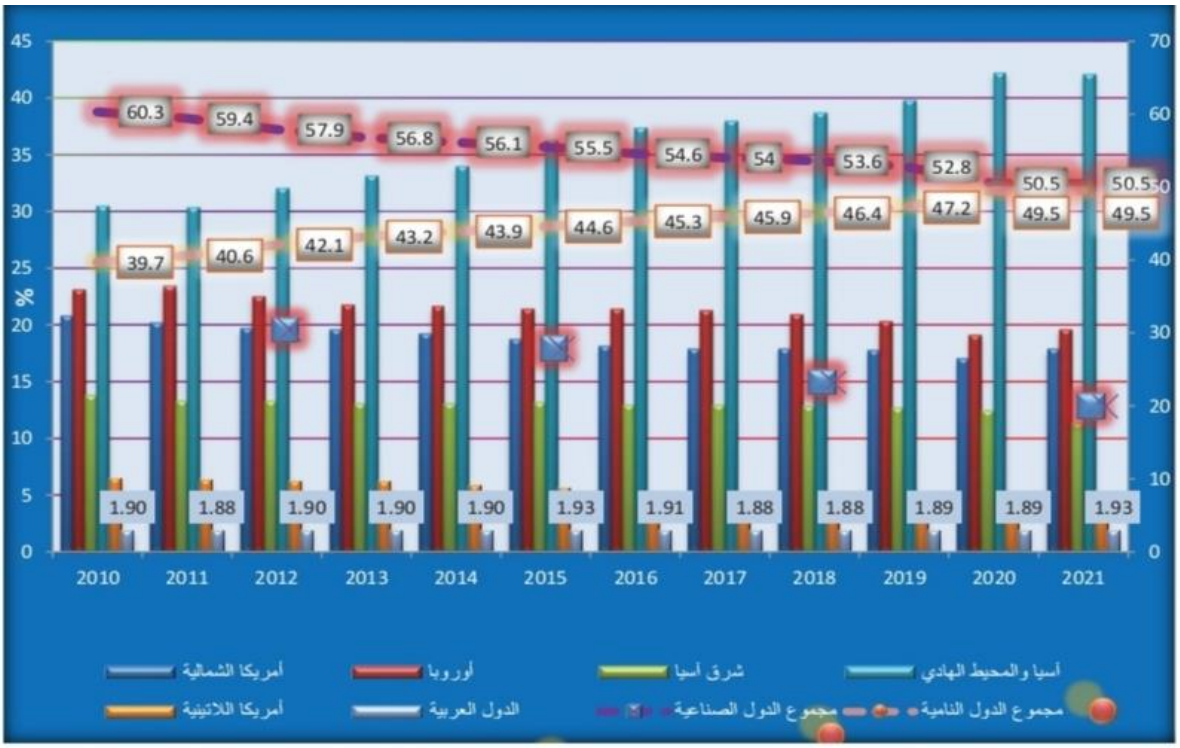


**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022**

الملاحظ من الشكل رقم(1) هو أنه ما زالت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية محدودة بالمقارنة مع مجموع الدول الأخرى حيث لم تتجاوز حوالي 1.93 في المائة خلال عام 2021 على الرغم من تطورها الطفيف بالمقارنة مع عام 2020 حيث كانت المساهمة في حدود 1.89 في المائة، وهو ما يستدعي الرفع من القدرة الإنتاجية لمختلف الدول العربية وتعزيز تموقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية لمختلف الصناعات وخاصة الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

كما يلاحظ تواصل تراجع نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية خلال السنوات الأخيرة إلى حدود 50.5في المائة خلال عام 2021 مقابل 60.3 في المائة خلال عام2010 ، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة مجموع الدول النامية لتبلغ خلال عام 2021 حوالي 49.5 في المائة مقابل39.7 في المائة خلال عام 2010، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة دول آسيا وخاصة منها الصين التي بلغت نسبة مساهمتها حوالي 30.5في المائة خلال عام 2021 2010 مقابل 21.6 في المائة خلال عام 2010.

### 2_ مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية

تشير نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)والذي شمل 17 دولة عربية من بين 152 دولة تمت دراستها، إلى ضعف وتراجع قيمته بصفة عامة مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة وكذلك بالمتوسط العالمي البالغ .(0.067) وتعتبر الإمارات الأكثر تحسنا في هذا العام حيث تقدمت بخمسة مراكز عن العام السابق بفضل تحسن مجالات البنية التحتية وبيئة الأعمال الصناعية والمؤشرات المتعلقة باستخدام المنتجات عالية التقنية، فيما تقدمت الأردن بثلاثة مراكز وسورية بمركزين، وعُمان وليبيا بمركز واحد في ذات الوقت شهدت كل من السعودية وقطر والكويت وتونس ولبنان والجزائر وفلسطين والعراق تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، فيما حافظت بقية الدول العربية على ترتيبها .ويقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.[1]

**الجدول رقم: (1) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لسنة 2021**

| | ترتيب العام السابق تقرير 2020 | الترتيب | | قيمة المؤشر | الدولة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | دولياً | عربياً | | |
| ↑ | 35 | 30 | 1 | 0.111 | الإمارات |
| ↓ | 37 | 39 | 2 | 0.082 | السعودية |
| ↓ | 43 | 48 | 3 | 0.059 | قطر |
| ---- | 50 | 50 | 4 | 0.059 | البحرين |
| ↓ | 54 | 58 | 5 | 0.046 | الكويت |
| ↑ | 61 | 60 | 6 | 0.041 | عمان |
| ---- | 62 | 62 | 7 | 0.041 | المغرب |
| ---- | 64 | 64 | 8 | 0.039 | مصر |
| ↓ | 67 | 68 | 9 | 0.036 | تونس |
| ↑ | 78 | 75 | 10 | 0.029 | الأردن |
| ↓ | 94 | 96 | 11 | 0.017 | لبنان |
| ↓ | 99 | 100 | 12 | 0.014 | الجزائر |
| ↓ | 108 | 111 | 13 | 0.010 | فلسطين |
| ↑ | 122 | 120 | 14 | 0.009 | سورية |
| ↑ | 126 | 125 | 15 | 0.006 | ليبيا |
| ↓ | 147 | 150 | 16 | 0.001 | العراق |
| ---- | 152 | 152 | 17 | 0.001 | اليمن |
| دول المقارنة | | | | | |
| ---- | 1 | 1 | | 0.459 | ألمانيا |
| ↑ | 5 | 4 | | 0.351 | اليابان |
| ---- | 28 | 28 | | 0.124 | تركيا |

**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022**

[1] : التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2022، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 108.

**الفرع الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر**

تعد الجزائر واحدة من الدول العربية التي تتميز بموارد طبيعية غنية، لكنها تسعى جاهدة لتقليل اعتمادها على قطاع النفط والغاز من خلال تنويع اقتصادها، في هذا السياق، يأتي القطاع الصناعي كأحد أبرز محاور التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تركز الحكومة الجزائرية على تعزيز الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، والصناعة الدوائية، بالإضافة إلى صناعات الإلكترونيات والسيارات، وذلك في إطار سعيها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

**1_ تطور نسبة نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي**

رغم التحديات البيروقراطية والحواجز التنظيمية التي تواجهها، تظل الجزائر ملتزمة بتحديث بنيتها التحتية الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل رفع انسبة نمو القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة التي يولدها في السنوات القادمة من خلال استغلال موقعها الاستراتيجي كبوابة بين أفريقيا وأوروبا وتحسين الشروط التجارية والاستثمارية.

**الشكل رقم: (3): نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر (2018_2022)**

**المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022**

**2_ نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات**

عرف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتيرة نمو قوية جدا، حيث ارتفع بنسبة 2 نقطة مئوية ليصل إلى 4,3% في سنة 2022 مقابل 2,3% في السنة السابقة. وترجع تلك التطورات إلى زيادة الإنتاج في جميع القطاعات وبنسبة أكبر القطاع الصناعي.

**الشكل رقم (4): نمو وتطور الناتج الداخلي خارج المحروقات في الجزائر (2018_2022)**

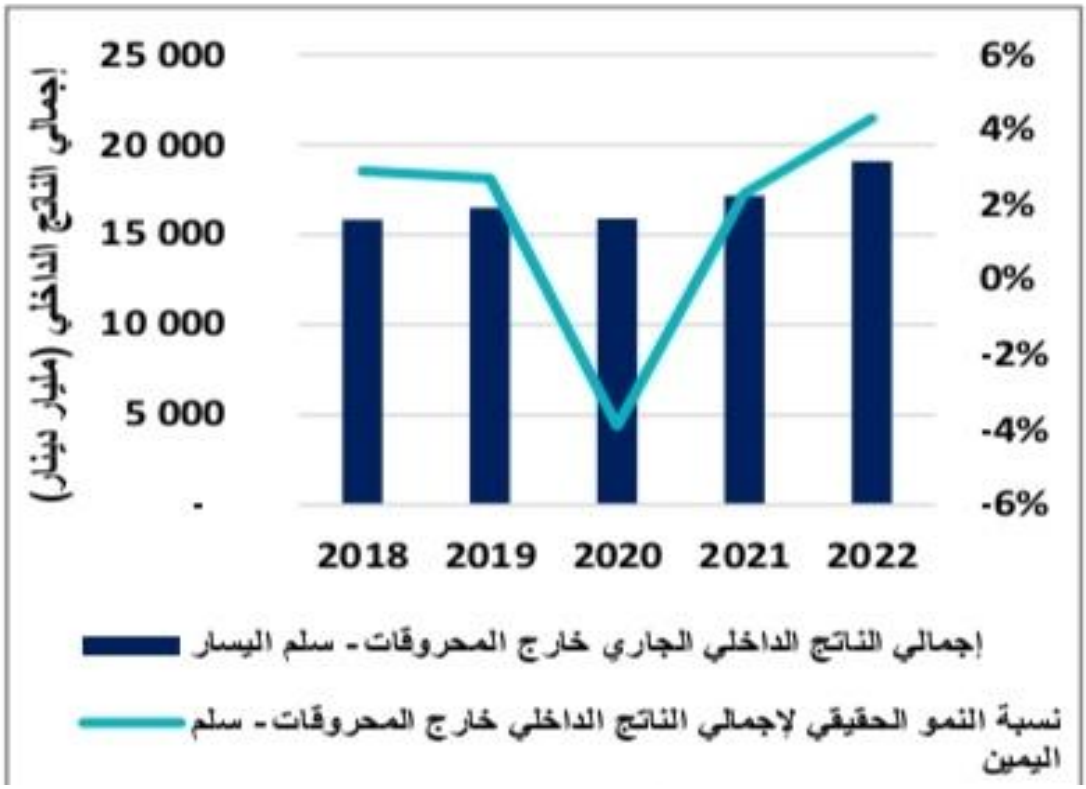


**المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022**

**<u>الفرع الثالث: واقع القطاع الصناعي في قطر</u>**

يعد القطاع الصناعي كأحد المحاور الرئيسية في استراتيجية التنويع الاقتصادي القطري، إذ تمتلك قطر أحد أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، وتستثمر بكثافة في تطوير الصناعات غير النفطية مثل الصناعات الكيميائية، مواد البناء، والصناعات الغذائية.

## 1_ مساهمة القطاع الصناعي القطري في الناتج المحلي الإجمالي

سجل القطاع الصناعي القطري نمواً بنحو 6% في العام2020 ، بالتزامن مع التقدم الذي تم إحرازه في مشاريع تطوير منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المصانع وصل إلى 927 مصنعاً، مع حجم استثمارات في القطاع بلغ ما يقارب 263 مليار ريال بنسبة نمو 0.4% مقارنة مع العام 2019[1]

كما تبنت قطر سياسة التنويع الاقتصادي وتحفيز مشاركة ودور القطاع الخاص وتنمية الصناعات الوطنية والصادرات، واستقطاب الاستثمار في القطاعات غير النفطية، التي تجاوزت نسبتها 62% من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام.2020 وتقدَّر مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي القطري بنحو10% ، ويتم تصدير المنتجات القطرية إلى أكثر من 100 دولة حول العالم.

**الجدول رقم(02): مساهمة الصناعات حسب نوعها في الناتج المحلي الإجمالي**

| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة الصناعات التحولية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ( مليون ر.ق) | 46,814 | 47,189 | 54,972 | 53,501 | 41,586 | 57,323 | 80,254 |
| مساهمة الصناعات التحولية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ( مليون ر.ق) | 51,927 | 51,499 | 54,972 | 54,024 | 50,401 | 52,353 | 54,010 |
| نسبة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي (%) | 7.8 | 7.8 | 8.2 | 8.0 | 7.8 | 8.0 | 7.93 |
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ر.ق) | 669,221 | 659,199 | 667,339 | 671,932 | 648,027 | 658,338 | 680,784 |
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون رزق) | 551,168 | 586,401 | 667,339 | 641,991 | 525,657 | 654,225 | 805,784 |

**المصدر: التقرير الصناعي القطري لسنة 2022 على الموقع:**

**https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.moci.gov.qa/**

كلما زادت القيمة المضافة الحقيقية للصناعات التحويلية في ذات العام بمعدل 3.8% حينما ارتفعت الى 54 مليار ريال عام 2022 من 52 مليارًا في عام 2021. ويعزى هذا الاداء الايجابي إلى ارتفاع

[1]: التقرير الصناعي القطري لسنة 2022، ص 23، متوفر على الموقع:

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.moci.gov.qa/

معدل النمو الحقيقي الاقتصادي الذي سجل معدل 3.4% عام 2022 مقابل 1.6% عام 2021، وانتعاش الطلب المحلي.

**الشكل رقم: (05) مساهمة القطاع الصناعي القطري في الناتج المحلي الإجمالي (2001_2022)**

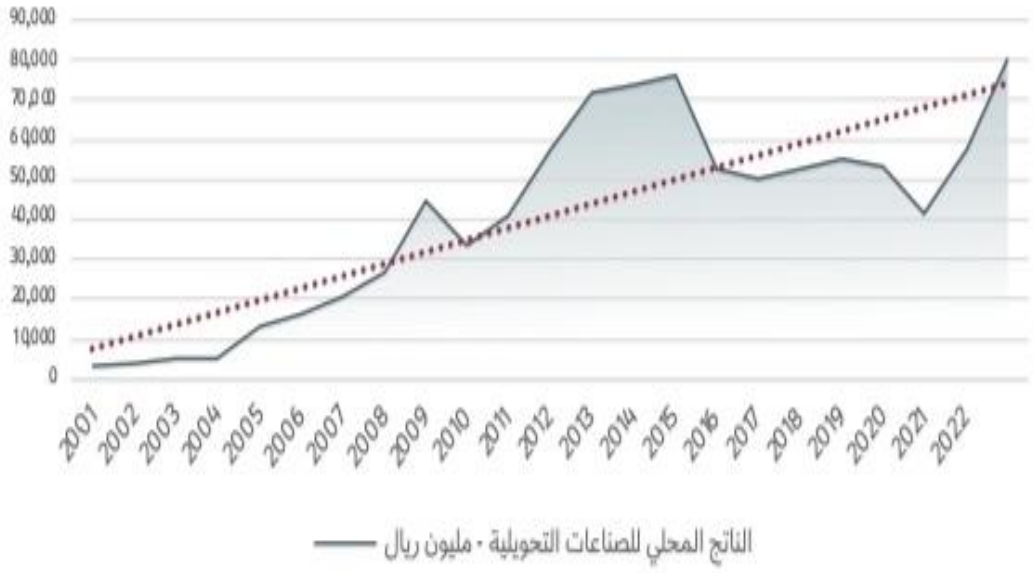


**المصدر: التقرير الصناعي القطري لسنة 2022 على الموقع:**

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.moci.gov.

## 2_ مؤشر الانتاج الصناعي

يعد مؤشر الانتاج الصناعي مؤشر مهم لمقياس مستوى الأداء القطاع التصنيع عامة، وهو مؤشر يعكس التغيرات النسبية في حجم الانتاج الصناعي.

**الشكل رقم: (6) نمو مؤشر الإنتاج الصناعي القطري حسب القطاعات لعام 2022**

**المصدر: التقرير الصناعي القطري لسنة 2022 على الموقع:**

**https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.moci.gov.qa/**

في الربع الرابع من عام 2022 انخفض الانتاج الصناعي بنسبة 3.1% على أساس سنوي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع إنتاج المعادن الأساسية المصنعة والبلاستك والمنتجات غير المعدنية الاخرى، فقد سجلت صناعات الاسمنت والمعادن الأساسية أعلى معدل نمو سلبي في إنتاجها وذلك طول العام 2022. ويمكن تفسير الانخفاض الملحوظ في انتاج الاسمنت والصناعات المعدنية الاساسية من خال تباطؤ مشاريع البنية التحتية والبناء التي تم تنفيذها خلال حدث مونديال 2022. ورغم ذلك، فقد تم تعويض انخفاض الانتاج في تلك القطاعات من خال ديناميكية جيدة للصناعات الرئيسية مثل صناعات الاغذية والمشروبات، وتصنيع المنتجات البترولية المكررة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. فقد سجلت خذه الأخيرة نموًا بنسبة 6٪ و20٪ على التوالي، مما يدل على ارتفاع الطلب المحلي، وعلى صعيد أخر، فان الصناعات المتعلقة بالطاقة كالمنتجات البترولية المكررة قد سجلت نموًا ملحوظا في إنتاجها بلغ 28% في الربع الاول و23٪ في الربع الثاني من عام 2022. كما سجلت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية أداءاً جيدا أيضا مما دفع إجمالي الانتاج الصناعي إلى الاعلى.[1]

[1] : التقرير الصناعي القطري لسنة 2022، مرجع سابق ص 30).

## المبحث الثاني: التمويل الإسلامي والاجارة المنتهية بالتمليك

نستعرض هذا المبحث من الدراسة المفاهيم النظرية لصيغ التمويل سنذكر أهمها صيغ المشاركة والاجارة وصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك بشكل خاص.

### المطلب الأول: التمويل الإسلامي

سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى فرعين كتالي:

#### الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التمويل

قبل إن تتعرف على التمويل الإسلامي سوف تحاول أن نستعرض تعريف مصطلح التمويل بشكل خام كتالي:

**1- تعريف التمويل:**[1]

1-1 **لغة:** جاء في قاموس المحيط، وملت تمال وملت وتمولت واستملت: كثر مالك.... وملته (بالضم): أعطته المال، أي أن التمويل: هو كسب المال، والتمويل: هو اتفاقه (عادة)، فأموله أو موله تمويلا أي زوده بالمال.

**1-2 اصطلاحا:** جاء في القاموس الاقتصادي ما يلي: عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو انتاج مادة جديدة أو تنظيم أجهزتها... فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين.

- **الناحية المادية:** أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع.
- **الناحية المالية:** تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.

**كما يعرف** التمويل أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من الاستثمار، بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما، على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما، ومدى المساهمة في رأس المال، واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.[2]

**2- تعريف التمويل الإسلامي:** يعتبر التمويل الإسلامي أحد الأسس التي بات يعول عليها لعمارة الأرض، وذلك وفق إتباع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركز على الشريعة الإسلامية.

[1] : رشيد نعمي، دور التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في القطاع الصناعي، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي التنمية 2000 إلى 2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018،2017، ص03.

[2] : مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، 2008-2009، ص41.

**ويعد تعريف التمويل الإسلامي** على النحو التالي تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك إلى شخص آخر العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق العائد "مباح".[1]

**ويعرف على أنه:** هو التخلي على المنفعة الحالية للأصل المالي مقابل توقع منفعة مالية مستقبلية، ويشتمل ذلك القرارات الإدارية المتعلقة بتشغيل هذه الأموال سواء من قبل مالكها أم تفويض طرف آخر، وكيفية التصرف بالعوائد، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

**كما يعرفه محمد البلتاجي** تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشأت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ومنه نستنتج أن التمويل الإسلامي هو: تقديم الثروة العينية أو النقدية بقصد العائد المعنوي أو العائد المادي من فئات الفائض المالي التي لديها مدخرات، إلى فئات العجز المالي التي تحتاج إلى تمويل أنشطتها الاقتصادية.

**الفرع الثاني: صيغة التمويل الاسلامي**

**1-المشاركة:** وقد عرفت لغة واصطلاحها كتالي:

**لغة:** لفظ مشتق من الشركة.

**اصطلاحا:** يعرف الفقهاء المسلمون الشركة بأنها تعاقد بين إثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال، ليكون الربح بينهم حسب الاتفاق.[4]

والمشاركة مشروعة بالكتاب والسنة لقوله تعالي: " وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " سور التوبة آية 34-35.

[1] : عادل زهير، قادي صفون، بوشريط البشير، عاشوري محمد عبد القادر، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018/2017، ص3.

[2] : راشيد نعيمي، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] : عبد المؤمن مسعودي، التمويل الإسلامي من خلال بيع المرابحة للأمر بالشراء، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2020/2019، ص9.

[4] : خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص158-159.

**1-2: أنواع التمويل بالمشاركة:**

استقرت المشاركة في البنك الإسلامي عموما على شكلين أساسيين فهي إما مشاركة ثابتة، أو متناقصة منتهية بالتمليك، وكلها تجمع البنك الإسلامي مع شريك أو أكثر في مشروع أو مشاريع مشتركة وهي كتالي:

**1-2-1 المشاركة الثانية:**

تقوم هذه المشاركة على قيام المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع، معين كأن يكون مصنعا أو مبنى أو مزرعة أو غيرها من مجالات الاستثمار المختلفة.

ونتقسم المشاركة الثابتة بدورها إلى نوعين هما: مشاركة ثابتة مستمرة ومشاركة ثابتة موقوتة.

**أ- مشاركة ثابتة مستمرة:**

وذلك بقيام البنك بمشاركة عملائه في استيراد الأصول الثابتة أو مستلزمات الإنتاج أو خدمات للمشروعات تحت التأسيس، أو التوسعات في أعمال مشروعات قائمة لإنشاء وحدات جديدة، ويتفق الطرفان على أسلوب هذه المشاركة فيما يتعلق بالإنتاج والإدارة وتوزيع العائد وغير ذلك، ومن ذلك أيضا أن يلجأ البنك إلى شراء أسهم شركات قائمة، أو المساهمة في رأس مال مشروعات معينة.

**ب- مشاركة ثابتة موقوتة (قصيرة الأجل):**

وهي المشاركة حسب الصفقة الواحدة وفي هذه المشاركة يتقدم العميل إلى البنك برغبته في مشاركة المصرف له في تمويل صفقة معينة كاستيراد كمية من السلع، أو تنفيذ عملية المقاولات...إلخ، على أن يكون البنك شريكا في هذه الصفقة ويتقسمان عائدها ربحا كان أو خسارة، وفقا لما يتفقان عليه بالنسبة للربح وحسب حصة كل منهم في رأس المال بالنسبة للخسارة.

**1-2-2 المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك**

تم تعريف المشاركة المتناقصة في المعيار رقم 12 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في السند1/5: "المشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الأخر تدريجيا إلى يمتلك المشتري المشروع بكامله وإن هذه العملية تتكون من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين، ولا بد أن تكون الشركة غير مشروط فيها البيع والشراء، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الأخر.[1]

[1] : زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد الرابع، جانفي 2018، ص35-36.

**الشكل رقم07: يوضح فيه أنواع التمويل بالمشاركة**

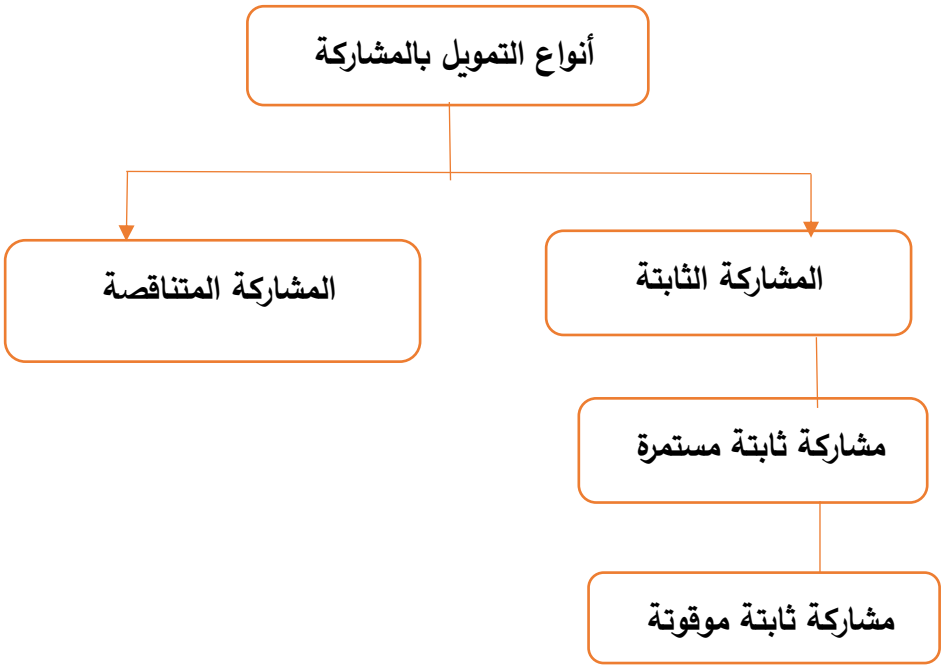


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على المعطيات**

**2-الإجارة**

**2-1- تعريف الاجارة:** تشتق الاجارة في اللغة من الأجر وهو العوض، فالأجر جزاء العمل وثوابه ومكافأته، أما اصطلاحا فهي تمليك المنافع بعوض أو عقد على منفعة مباحة معلومة لمدة معلومة.

**2-2-أنواع الاجارة:** نميز من الناحية التمويلية بين كل من:

أ- **الاجارة التشغيلية:** وهي بيع تقع معلوم بعوض معلوم. والاساس في هذا النوع هو الاستعادة المؤجر للأصل في نهاية المدة التي تكون قصيرة أو طويلة (غالبا لا يغطي العمر الإنتاجي للأصل)، ليتمكن المؤجر من تأجيره مرة أخرى، وبعقد جديد.

ب- **الاجارة المنتهية بالتمليك (التمويلية):** على أنها تمليك منفعة الأصل طيلة مدة التأخير، مع وعد من المؤجر بتمليك الأصل في نهاية عقد الاجارة، بسعر رمزي أو يحدد في وقته أو بدون مقابل، وتلقى هذه الصيغة تطبيق واسعا في المصارف الإسلامية بالنظر إلى المزايا التي تمنحها الطرفين.[1]

[1] : فايزة بودربالة، الاجارة المنتهية بالتمليك، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 2، 2021/12/31، ص77-78-79.

**3- المرابحة:** هي عقد بموجبه يلتزم البنك بتنفيذ طلب العميل لشراء سلعة معينة في مقابل التزام العميل بتنفيذ وعده للبنك بشراء السلعة التي طلبها من البنك بسعر التكلفة مضافا إليه الربح المتفق عليه والتسديد يكون حسب ما تم الاتفاق عليه.[1]

**4- السلم:** يعرف على أنه بيع بدفع السعر فيه مقدما وفيه يقوم البائع بالحصول من المشتري على ثمن البضاعة يتم تسليمها أجلا، ومن هنا يحصل البائع على ثمن البصاعة عاجلا وفورا في حين يتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل في المستقبل.[2]

**5- الاستصناع:** هو ما إذا طلب المستصنع من الصانع صنع شيء موصوف في الذمة خلال فترة قصيرة أو طويلة، سواء كان المستصنع عين المصنوع منه بذاته أم لا، وسواء كان المصنوع منه موجودا أثناء العقد أم لا محل عقد الاستصناع هو العين والعميل معا من الصانع، فالعقد بهذه الصورة ليس بيعا ولا تسليما ولا إجارة ولا غيرها، وإنما هو عقد مستقل خاص له بشروطه الخاصة به.[3]

**6- المضاربة:** هي اتفاق بين طرفين يشارك أحدهما فيه بماله ويشارك الاخر بجهده ونشاطه في الإنجاز العمل بهذا المال، على أن يكون ربح بينهما على حسب ما يشتريان من النصف أو الثلث أو الربع ... إذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وضع على المضارب كده وجهده، لأن الشركة بينهما في الربح أما إذا خسارة الشركة فإنها تكون على صحاب المال وحده ولا يتحمل على صحاب المضاربة شيء منها مقابل ضياع جهده وعمله.[4]

**الفرع الثالث: مبادئ التمويل الإسلامي**

تضبط التمويل في الإسلام مجموعة من مجموعة مبادئ وسنتناولها على النحو التالي:

**1- الارتباط بالعقيدة:** لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان مصالح العمل وحراستها، ومنحة ولي الأمر حق الاشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبنها الإسلام؛

**2- الواقعية:** تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة، فأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد، ذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما اشتمل على الظلم كتحريم الربى والاحتكار والغش أما ما خشي فيه إلى أن يأدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فلمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معللا؛

[1] : هاجر سعيدي، أهمية المركز التنافس للبنوك الإسلامية –تجربة بنك قطر الإسلامي–مجلة التمويل بالاستثمار والتنمية المستدامة–، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2022/06/16، ص55

[2] : هاجر سعيدي، مرجع سابق، ص16.

[3] : مرجع سابق، ص03.

[4] : مرجع سابق، ص19.

**3- الاكتناز:** يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج ولقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه العزيز لقوله: "أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ (34)يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ" (35). سورة التوبة آية 34-35.

فلإسلام يحث على رواج الأموال في الايادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به إثما في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي.

**4- تحريم الربا:** الربا بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي متمثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا للإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه او ما يسمى خدمة الدين بأقساط التي يجب دفعها أولا بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحل من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع المنو المتسارع للمديونية لا بعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للإستمرار.

**5- مبدأ الغنم بالغرم:** الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ، قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تنقل إحداهما علة حساب الأخرى، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة.

**6- الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية:** يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما تجري أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية.

**7- مبدأ ارتباط التمويل بالجاني المادي من الاقتصاد:** إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد

التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة الحقيقة في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة.[1]

## المطلب الثاني: ماهية الاجارة المنتهية بالتمليك

في هذا المطلب سنتطرق إلى الاجارة المنتهية بتفصيل في الفروع التالية:

### الفرع الأول: الاجارة المنتهية بالتمليك

سنتطرق إلى الاجارة والتمليك والاجارة المنتهية بالتمليك فيما يلي:

1- **الاجارة:**

**لغة:** مشتقة من الأجر، والأجر في اللغة له معنيان:

- الكراء والاجرة والعمل
- الجبر.

**اصطلاحا:** هي عقد على منفعة معلومة مباحة من عين معينة، أو موصوفة في الذمة، أو على عمل بعوض مدة معلومة.

2- **التمليك:** في **لغة:** مشتق من الملك، والملك في اللغة يطلق على القوة والصحة.

**أما التمليك اصطلاحا العلماء:** "فأنه لا يخرج عن المعنى اللغوي".[2]

**3- نشأة الاجارة المنتهية بالتمليك**

هذا العقد وجد أول ما وجد عام 1846م في انجلترا، وأول من تعامل بهذا العقد، أحد تجار الآلات الموسيقية في إنجلترا، فكان يؤجر آلاته الموسيقية إجارة يتبعها تمليك العين، وقصد من ذلك ضمان حقه، بعد ذلك انتشر مثل هذا العقد انتقل من الأفراد إلى مصانع، وكان أول هذه المصانع تطبيقا لهذا العقد مصنع سنجر لآلات الخياطة في إنجلترا. ثم بعد ذلك تطور، وانتشر بصفة خاصة في شركات السلك الحديدية، التي تشتري المركبات، وتؤجرها لمناجم الفحم تأجيرا ينتهي بالتمليك.

ثم بعد ذلك انتشر هذا العقد، وانتقل إلى بقية دول العالم، انتقل إلى الولايات المتحدة عام 1953.

ثم بعد ذلك انتقل فرنسا عام 1963. ثم بعد ذلك انتقل إلى البلاد العربية والإسلامية عام 1397.[3]

---

[1] : hans visser ،edwarg elgar publishing lne willia partt house 9dewey cout northampton masschusells 01060 usa، ané2004، p143.

[2] : الحسن عبد الغني أبو الحسن أحمد ماجد، الاجارة المنتهية بالتمليك، دراسة فقهية مقارنة بحث مقدم لبرنامج الدكتورة، مادة فقه المعاملات جامعة القاهرة، ص7-8، WWW.ALUKAH.NET

[3] : خالد المشيقح، الاجارة المنتهية بالتمليك، من مقال له منشور على الشبكة العنكبوتية .htpp://iswyoci/e4t55

**4- الإجارة المنتهية بالتمليك:**

الإجارة المنتهية بالتمليك صورة من صور الاجارة، فهي إجارة مقترنة بوعد من المؤجر بتمليك الأصل بعد نهاية عقد الايجار، وفيما يلي سنتطرق إلى تعاريف التالية:

**تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك:** على أنها عملية قيام المصرف الذي يمتلك أصلا ما بتأجيره لزبونه لمدة محددة وبمقابل معلوم، مع تمكينه من امتلاكه في نهاية المدة.[1]

**كما تعرف بأنها:** "عقد بين طرفين يؤخر فيه أحدهما لأخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لأخر قسط بعقد جديد.[2]

**وتعرف أيضا:** "الإيجارة المنتهية بالتمليك كالإيجارة التشغيلية ولكنها مقرونة بخيار التمليك في نهاية العقد، وهي تهدف إلى تمليك المستأجر للعين المؤجر، تستعمل من قبل البنوك الإسلامية في التمويل الائتماني، وهي قائمة على تمويل العميل ن أجل الحصول على أحد الأصول الثابتة من خلال قيام البنك بشراء الأصل المطلوب وتأجيره للعميل مع إمكانية تمليكه له إذا استمر للالتزام بشروط العقد.[3]

ومنه نستنتج أن الاجارة المنتهية بالتمليك هي: ايجار يقترن بتمليك الأصل المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة الاجارة.

**<u>الفرع الثاني: صورة الإجارة المنتهية بالتمليك وحكمها ومقومتها</u>**

**1- صور الاجارة المنتهية بالتمليك:**

**1-1 البيع الايجاري:** البيع الايجاري الأكثر شهرة في المؤسسات المالية الغير إسلامية، وهي تمثيل اتفاق العاقدان على تسمية هذا العقد ايجارا، بشرط أن تنتقل العين المؤجرة إلى المستأجر إذا أتم المستأجر دفع جميع الأقساط ويكون الانتقال تلقائي دون الحاجة لعقد جديد.

وهذه الصورة غير معمول بها في المصارف الإسلامية لأنها تطبق أحكام البيع والإجارة معا على العين المؤجرة، ثم تنتقل ملكيتها للمستأجر بمجرد سداد آخر قسط.

**2-1 الايجار المنتهي بالتمليك المقرون بالوعد:**

وتختلف هذه الصورة عن صورة أولى، تشتمل على عقدين إثنين، أول = الاجارة والثاني = البيع، وليس من مثل الصورة الأولى التي تشمل عقد واحد فيه إجارة وبيع معا، فيصاغ هذا العقد على أنه عقد إجارة.

---

[1] : فايزة بودربالة، مرجع سابق ذكره، ص79.

[2] : سالمي ياسين، الاجارة المنتهية بالتمليك، دراسة مقارنة بين عقود التقليدية والإسلامية، مجلة مجامع المعرفة المجلد 08، عدد 01/ج1 لشهر أفريل 2022 ص260.

[3] : محمد محمود لعجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، عمان، سنة2008، ص269.

وهذه الصورة تعتبر من الصور الجائزة، بسبب أنه يوجد عقدان منفصلان مستقلان عن بعضها زمانا فيصبح إبرام البيع بعد الإجارة أو وجود وعد بالتمليك في نهاية مدة الإجارة، والخيار يوازي الوعد في الحكم.[1]

**1-3 الإيجار المنتهي بالتمليك من خلال الهبة:** ابرام عقد الإجارة مقترنا بوعد من المؤجر بالهبة العينة المستأجرة، بعد إتمام الأقساط الإيجاري، فهي اجارة مع وعد بالهبة، ويتم تنفيذ الوعد بعقد مستقل، بعد الوفاء بجميع أقساط الإيجارية.

**1-4 الإيجار المنتهي بالتمليك عن طريق البيع التدريجي:** اتفاق العاقدين على اجراء عقود اجارة متتالية، ومترادفة للحصة التي يملكها المؤجر من العين المؤجر، ويدفع المستأجر مبلغ عند كل فترة إيجارية يكون لقاء منفعة ذلك الجزء، ويدفع مبلغ آخر لشراء أسهم أو جزء من تلك العين المؤجرة.[2]

**2- حكم الاجارة المنتهية بالتمليك:**

**القول الأول:** أنها جائزة وهي قول بعض المعاصرين أمثال خالد حافي.

**أدالة القول الأول:**

- **الدليل الأول:** أن حقيقة هذا العقد أنه بيع تقسيط مشروط بعدم انتقال الملكية للمشتري إلا بعد سداد الأقساط جميعها.
- **الدليل الثاني:** أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك لا تخرج عن كونها عقود بيع ورهن للعين، فلا يتصرف بها المشتري يبيع أو هبة حتى يسدد كامل الثمن، وهما عقدان صحيحان لازمان.
- **القول الثاني:** أنها جائزة بشرط أن يفصل بين الإجارة والتمليك.
- **دليل القول الثاني:** أنه إذ تمايز عقد الاجارة عن عقد التمليك، وأجريت أحكام كل عقد في المدة التي سيري فيها، فالعقد صحيح ولا مانع منه، ويتم ذلك عن طريق اشتراط بيع العين أو هبتها للمستأجر بعد انتهاء من السداد، أو أن يعد المؤجر المستأجر ببيع العين، أو هبتها له بعد انتهاء مدة الاجارة.[3]
- **القول الثالث:** أنها محرمة، وهو قول جمع بين المعاصرين.

**أدلة القول الثالث:**

- **الدليل الأول:** عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في ببيعة" رواه الترمذي وغيره.
- **الدليل الثاني:** أن العقد يشتمل على غرر لتردده بين البيع والإجارة.

---

[1] : إبراهيم فضل الشيخ، الإجارة المنتهية بالتمليك، دراسة تحليلية، مجلة ابن خلدون لدراسات الأبحاث، المجلد الثاني العدد الثالث عشر، 2022/10، ص65،66.

[2] : المرجع نفسه.

[3]: أبو أحمد أيمن أحمد عبد الجليل جراد الأزهري، حكم الاجارة المنتهية بالتمليك دراسة فقهية مقارنة ص19-20-21-22.

Aymano1011499431@gmail.com

- **الدليل الثالث:** أن هذا العقد وأمثاله أدى إلى تساهل الفقراء في الديون حتى أصبحت ذمم كثير منهم مشغولة منهكة، وربما يؤدي إلى إفلاس بعض الدائنين لضياع حقوقهم في ذمم الفقراء.[1]

**3- أركان عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي:**

عقد الاجارة المنتهية بالتمليك في حقيقته عقد إجارة، مقومات عقد الإجارة في الفقه الإسلامي هي:

1- **الصيغة:** وهي الألفاظ التي يتم بها عقد الإجارة من الإيجاب والقبول وتدل على قبول المتعاقدين بالعقد.

2- **العاقدان:** ويشتمل طرفي العقد في الإجارة وهما المؤجر المستأجر، والمؤجر هو من يدفع المنفعة، والمستأجر هو من يستوفها ويأخذها.

3- **محل العقد:** يشتمل الأجرة والعين، فالأجرة هي ما يدفعه المستأجر إلى المؤجر من عوض، في مقابلة المنفعة التي يستوفيها منه، والمحل هو العين التي وقع العقد على منفعتها.[2]

**الفرع الثالث: مخاطر الإجارة المنتهية بالتمليك ومزاياها**

سنتطرق في هذا الفرع إلى المخاطر التي يمكن أن تواجه عقد الإجارة المنتهية بالتمليك فيما يلي:

**1- المخاطر المالية:**

المخاطر المالية تشتمل على جميع المخاطر المتصلة بإدارة أصول وخصوم المصارف، مما يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من إدارات المصارف من أجل التوجه ومراقبة العمولات والأوضاع الاقتصادية.[3]

ومن أهم أنواع المخاطر المالية: مخاطر الائتمانية-مخاطر السيولة-مخاطر السوق.

**أ- المخاطر الائتمانية:**

هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة المتعامل في تسديد الالتزامات المترتبة عليه في تاريخ استحقاقها.[4]

يمكن أن يتأثر عقد الإجارة المنتهية بالتمليك بالمخاطر الائتمانية من نظرة الباحث عندما يقوم البنك بشراء الأصل بناءا على رغبة العميل، ثم يقوم بتأجير هذا الأصل للعميل مقابل دفعات يدفعها العميل للبنك، ويمكن الخطورة في تخلف العميل عن سداد هذه الدفعات لعدم قدرته أي تعسره أو عدم رغبته.

---

[1] : أبو أحمد أيمن أحمد عبد الجليل جراد الأزهري، مرجع سابق ذكره، ص25-26.

[2] : شادلي حسن أبو عفيفة، عقد الاجارة المنتهية بالتمليك وآثره في التضخم النقدي، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، العدد4 ، 2018، ص156.

[3] : قنطجي، سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية شعاع للنشر والعلوم، ص439.

[4] : التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لعام 2017، ص164.

**ب- مخاطر السيولة:**

هي مخاطر يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع للخارج، وهذا بسبب التغير المفاجئ في سلوك المودعين[1].

**ج-مخاطر السوق:**

هي مخاطر التي تنشأ عن الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق، إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال لمؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، وتقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق نذكر منها: مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة....إلخ.[2]

**2- المخاطر التشغيلية:**

هي تلك المخاطر التي تنشأ عن العامل البشري بشكل عام وانعدام للرقابة المعالجة أو الأحداث الخارجية وفشل الإجراءات الخارجية مثل: الخطأ البشري والغش وقصور النظام...إلخ.[3]

**3- مخاطر السمعة:**

هي تلك المخاطر الناشئة عن رأي عام سلبي تجاه المصرف، نتيجة عدم قدرته على تلبية المحسوبات أصحاب الحسابات الجارية مثلا، أو عدم تقديم خدمات الكترونية بمعايير أمان وسرية ودقة كافية، كما تبرز مخاطر السمعة في حالة عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطاء بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشكلات.[4]

**4- مخاطر عدم الالتزام:**

هي تلك الأضرار التي تنشأ نتيجة عدم التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية.[5]

---

[1] : الخطيب، سمير قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي) منشأة المعارف للنشر، د ط، ص211.

[2] : الأخضر لقليطي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية–، محور الملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، 2010، ص7.

[3] : موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال أطروحة دكتورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص20.

[4] : قنطجي، سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص446.

[5] : سليمان، أحمد شوقي، المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية والإسلامية وسبل الحد منها، جامعة الأزهر، 2015، ص4،3.

ويمكن قياس هذا النوع من المخاطر عن طريق المعايير التالية:[1]

- وجود هيئة رقابة شرعية؛
- وجود إدارة للرقابة والمراجعة الشرعية؛
- وجود نماذج وعقود منضبطة شرعا.

**4- المخاطر القانونية:**

تنشأ هذى المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والارشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وعدم التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل داخل الدولة تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر القانونية، وقد تؤدي إلى فقدان جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها اتجاه الغير.[2]

**3- مزايا الإجارة المنتهية بالتمليك:**

يمتلك عقد الاجارة المنتهية بالتمليك مزايا، تجعله من ضيع التمويل البارزة لدى المؤسسات المالية الإسلامية، وهذه المزايا لا تختص بطرق المؤجر فقط وإنما تشمل أيضا جانب المستأجر، بل وأكثر من ذلك فهذا العقد يفيد المجتمع ككل من خلال اقتصاده الوطني، لذلك سيتم تناول أهم المزايا التي يكتنفها عقد الاجارة المنتهية بالتمليك لدى كل طرف من الأطراف ذات العلاقة.

**3-1 مزايا الإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة لمؤجرة**

تعتبر عقود الاجارة المنتهية بالتمليك من العقود ذات المخاطر المتدنية بالنسبة للمؤجر، حيث يضمن فيها الائتمان الممنوح من خلال تملكه للعين المؤجر طول فترة العقد، بالإضافة إلى مزايا أخر تبرز في أهم النقاط التالية:

- ✓ تحقيق عائد مالي مناسب للمؤجر الاستثمار أمواله الفائضة، حيث يحقق عوائد مجزية مع احتفاظه بملكية المال المؤجر، الأمر الذي يشكل ضمانة كافية للمؤجر لاسترداد أمواله في حالة عجز المستأجر عن دفع الأجرة، واحتفاظ المؤجر بجميع المبالغ المدفوعة له عن فترة الاجارة التي استغل فيها المأجورة؛
- ✓ يوفر للمؤجر تدفق نقدي مستمر طول فترة التعاقد؛
- ✓ يحقق هذا التمويل للمؤجر أسلوبا تمويليا يستند عائده على العائد الحقيقي من الاستثمار وليس العائد الافتراضي؛
- ✓ يوقر استقرار للمؤجر في أحوال التضخم والانكماش والازدهار والركود الاقتصادي؛

[1] : قنطجي، سامر مظهر، مرجع سابق ذكره، ص17.

[2] : رزان ناصر عطيات، الإجارة المنتهية بالتمليك مخاطرها وطرق الوقاية، مرجع سابق ذكره، ص16.

✓ بمقدور المصرف بصفته مؤجرا بيع استحقاقاته في عقود الاجارة إلى طرف ثالث، لأن ما يملكه المصرف في عقد الاجارة عبارة عن أصول حقيقية وليست ديونا، كما هو الحال في المرابحة، وهذا يتيح للبنك فرصة تمويل مشروعات معنية عن طريق الاجارة وإعادة بيعها على الجمهور عن طريق الصناديق الاستثمارية.

**2-3 مزايا الاجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للمستأجر**

صيغة تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك من التمويلات خارج الميزانية لاقتناء الأصول المطلوبة ولكلفتها المادية المرتفعة، وحيازة الأصول المطلوبة واستغلالها دون تملكها مباشرة وتحمل مخاطرها، وبتالي تبرز مزايا متعددة للمستأجر عند لجوئه لهذا العقد أهمها بما يلي:

❖ يستطيع المستأجر من جدولة الأصول الرأسمالية اللازمة بنسبة 100% على خلاف صيغ التمويل الأخرى؛

❖ تمكن الإجارة المستأجرة من جدول الأقساط الإجارية لتتوافق مع موازنة التدفقات النقدية؛

❖ تحد هذه الصيغة من مخاطر تقادم الأصول بالنسبة للمستأجر؛

❖ يقوم المستأجر بسداد الأقساط الإجارية من الأموال التي يحصل عليها نتيجة لاستغلاله المأجور.

**3-3 مزايا الإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للاقتصاد**

تعتبر عقود الاجارة المنتهية بالتمليك من العقود المالية التي تهدف أصحاب المشاريع المتمولين فيا إلى إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة أو تطوير مشاريع وتحقيق جدوى اقتصادية، الأمر الذي سيكون حافزا ودافعا لتحريك عجلة الاقتصاد قد ما نحو الأمام، فأهمية عقود الإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للاقتصاد تظهر في أهم النقاط التالية:

- الحد من آثار التضخم والسرعة في عمليات التوسع أو البدء بمشروعات جديدة؛
- التشجيع على تحديث الأصول الرأسمالية وعمليات الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة، وإقامة مشروعات وصناعات متقدمة أكثر إنتاجية؛
- تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر منح التمويل الدائم لشراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج وبالتالي التنويع في بدائل التمويل؛
- تمكن هذه الصيغة منشآت القطاع العام التابعة للدولة من تأجر المعدات وآلات.[1]

[1] : محمد مروان شموط، مرجع سابق ذكره .www.kie.university

## المطلب الثالث: تطور استخدام الاجارة الإسلامية في بعض الدول العربية

الإجارة الإسلامية احدى أهم الصيغ التمويلية، والتي زاد اهتمام بها في العصر الحالي في معظم دول العالم وبالتحديد الدول العربية، وذلك لما تقدمه هذه الصيغة من تسهيلات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة في الاجارة والبنوك الإسلامية للأفراد والمؤسسات بغية توفير العتاد والسلع ووسائل النقل بمختلف أنواعها والاستفادة من منافعها، ونتيجة لكثرة الطلب على هاته الموارد في إطار هذه الأداة التمويلية المستحدثة، نجد عدد من المؤسسات والمؤسسات المصارف الداعمة لمثل هذا الأسلوب الاسلوب في تزايد وتطور ملحوظ في الدول العربية مثل: الكويت، قطر، السعودية، الامارات وغيرها من الدول الأخرى.

وفي هذا السياق فهناك بعض الأرقام والاحصاء التي يمكن ذكرها والتي تشير إلى ارتفاع عدد

| السنوات | 2012 | | | 20,13 | | | 2014 | | | 2015 | | | 2016 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | شمال إفريقيا | إجمالي التمويلات | % | شمال إفريقيا | إجمالي التمويلات | % | شمال إفريقيا | إجمالي التمويلات | % | شمال إفريقيا | إجمالي التمويلات | % | شمال إفريقيا | إجمالي التمويلات | % |
| إجارة منتهية بالتمليك | 119509 | 322250 | 37.08 | 171442 | 433111 | 39.58 | 212916 | 809646 | 26.3 | 268553 | 964240 | 27.85 | 292844 | 699309 | 41.87 |

المؤسسات والبنوك المعتمدة حاليا على مثل هذا النمط من الخدمة التمويلية وهنا في عدد من الدول العربية يتجاوز عدد 45 شركة دولية تختلف أعمالها بين تأجير المعدات والخدمات وتتراوح رؤوس أموالها بين مليون إلى 20 مليون دولار.[1]

**الجدول (3): حجم التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك لمجموعة البركة المصرفية شمال إفريقيا.**

**الوحدة: دولار أمريكي.**

**المصدر: قدور خالد الوليد ورزيق كمال، واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، ص15.**

يمثل الجدول رقم (3): حجم تمويلات الاجارة المنتهية بالتمليك على مستوى مجموعة البركة المصرفية شمال إفريقيا خلال الفترة 2012-2016، مقومة ب: مليون دولار أمريكي نلاحظ ارتفاع مستمر وإن كان الارتفاع يعتبر ضفيف خلال سنتين 2013 و2014و 2015، حيث ارتفعت من 37.08% سنة 2012 إلى نسبة 39.58% سنة 2013 ولترتفع مرة أخرى من 26.3% سنة 2014 إلى 27.85% سنة 2015، في حين وازدات في ارتفاع من 27.85% إلى 41.87% سنة 2015 إلى 2016 رغم انخفاض إجمالي التمويلات الإسلامية ب699309 مليار دولار أمريكي إلا أن الإجارة المنتهية بالتمليك لم تنخفض نسبتها من إجمالي

[1] : قدور خالد الوليد ورزيق كمال، واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، ص15.

بل ارتفعت إلى 41.87 % بقيمة ب 292844 مليار دولار أمريكي وهذا ما يعني تزايد التوجه نحو التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك.

## خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، سعينا إلى استيعاب الجوانب النظرية للموضوع، حيث تناولنا في المبحث الأول الأساسيات المرتبطة بمفهوم الصناعة والنمو الصناعي، وفي المطلب الثاني، بأساليب صيغ التمويل الإسلامي، مع التركيز على نموذج الإجارة المنتهية بالتمليك كما تطبقه البنوك الإسلامية، والذي ، كما استعرضنا في المطلب الثالث واقع القطاع الصناعي في كل من دولتي الجزائر و قطر، و الذي اتضح لنا من خلاله أن كلا من الدولتين تتميز بموارد طبيعية غنية، لكنها تسعى جاهدة لتقليل اعتمادها على قطاع النفط والغاز من خلال تنويع اقتصادها، في هذا السياق، يأتي القطاع الصناعي كأحد أبرز محاور التنمية الاقتصادية في كل منها، حيث تركز حكومة الدولتين على تعزيز الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، والصناعة الدوائية، بالإضافة إلى صناعات الإلكترونيات والسيارات، وذلك في إطار سعيها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

# الفصل الثاني:

# دراسة تطبيقية لدور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي للفترة 2015-2022

# دراسة حالة -مصرف السلام وبنك قطر الإسلامي-

# المبحث الأول: دراسة تطبيقية لدور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي تجربة مصرف السلام الجزائري

قبل التطرق إلى عرض الطريقة والبيانات المستخدمة في تحليل دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي، سنقوم بتقدمي عرض بسيط حول مصرف السلام الجزائري وخطوات إجراء الصيغة محل الدراسة داخل المصرف.

## المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي مصرف السلام

يمكن القول أن المنظومة البنكية الجزائرية انفتحت على الصيرفة الاسلامية من خلال التطور القانوني في مجال القانون البنكي بما يشمله من نصوص قانونية وتنظيمية وما نتج عنها من إنشاء للبنوك الاسلامية وكذا شبابيك الصيرفة الإسلامية، لذلك سوف نتطرق الى اهم النصوص التشريعية و الأنظمة القانونية التي لتي فتحت المجال لظهور الصيرفة الاسلامية في الجزائر وذلك كما يلي:

**أولا- النصوص التشريعية:**

كان لصدور قانون النقد والقرض 10-90 الفضل في فتح المجال أمام إنشاء المصارف الإسلامية في الجزائر، لأنه و قبل صدوره كان انشاء المصارف حكرا على القطاع العام فقط، لذلك يمكن القول انه بموجب الامر 11-03 التابع لقانون النقد والقرض تم إنشاء أول مصرف إسلامي في الجزائر في ماي 1991.[1]

التجربة الثانية للجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية تمثلت في انشاء مصرف السلام والذي جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه في شهر أكتوبر من نفس السنة، يعمل مصرف السلام طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لمبادئ وضوابط المعاملات المالية التي أقرتها الشريعة الإسلامية. وطبقا لنظام بنك الجزائر رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة الجزائر، يبلغ رأس مال المصرف 15.000.000.000 دج وهو يتشكل من 7500.000 سهما مدفوعا كليا بقيمة إسمية قدرها 2000 دج لكل سهم.[2]

إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية تعددت التعاريف الفقهية لشبابيك الصيرفة الإسلامية أو كما يطلق عليها نوافذ الصيرفة الإسلامية حيث تقوم المصارف بتخصيص جزء أو حيز من فروعها. تكون متخصصة في بيع

[1] : الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ج.ر. ع 52الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003م.

[2] : النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018م يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ج ر ع 73، الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 2018.

المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية حاجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي.[1]

**ثانيا -النصوص التنظيمية**

عرف القانون البنكي في مجال الصيرفة الإسلامية نظامين صادرين عن مجلس النقد والقرض في إطار اختصاصاته كسلطة نقدية وهما النظام 18-02 والنظام 20-02.

- **النظام 20-18 المتعلق بالمالية التشاركية**

يهدف النظام 18-02 إلى تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية، ويشتمل على تعريف العمليات الإسلامية والمنتجات المتعلقة بها مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة وغيرها، بالإضافة إلى شروط الحصول على ترخيص لتقديم هذه الخدمات .كما ينص النظام على إنشاء هيئة رقابية شرعية للتأكد من مطابقة المنتجات للشريعة، بالإضافة إلى متطلبات مالية وتنظيمية لـ"شباك الصيرفة الإسلامية."

كما تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلق بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث نص صراحة في المادة 01 منه على: يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد"، وبذلك يكون هذا النظام قد أشار لأول مرة إلى إمكانية قيام البنوك بالعمليات المصرفية دون تحصيل للفوائد التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات التي تندرج ضمن العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 11-03 والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال الودائع (وعمليات توظيف الأموال والتمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أ و تسديد فوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات التالية :المرابحة المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حساب الاستثمار، ويتعين على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية.

- **النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية**

جاء النظام 20-02 ليزيل بعض الغموض الذي كان يكتنف النظام السابق، حيث الغى بعض المواد و عدل مواد أخرى ، مثل استبدال مصطلح الصيرفة التشاركية بالصيرفة الإسلامية، كما حصر منتجات الصيرفة الإسلامية ولم يذكرها على سبيل المثال كما فعل النظام 18-02- الملغى، حيث جاءت صياغة المادة 04

[1] : النظام رقم 20-02 المؤرخ في 24 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ج رع 16 الصادرة في 24 مارس 2020.

من النظام 20-02 كما يلي: تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الآتية: المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة، السلم الاستصناع حسابات الودائع في حسابات الاستثمار"، والبنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يتعين عليها تقديم ملف لبنك الجزائر من أجل طلب الترخيص المسبق . من العرض السابق يمكن القول أن النظام 20-02-قد تضمن الإشارة كذلك إلى شبابيك الصيرفة الإسلامية التي تنشأ ضمن البنوك أو المؤسسات المالية وتكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

## المطلب الثاني: مصرف السلام الإسلامي الجزائري

### فرع الأول: مفهوم مصرف السلام الجزائري

#### أولا: نشأة مصرف السلام الجزائري

أنشأ مصرف السلام في الجزائر في 08 جوان 2008، وتمت المصادقة عليه من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008، وبدأ في ممارسة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأس مال قدر 7.2 مليار دج (100 مليون دولار)، وتم رفعه إلى 10 مليار دج وفقا للقواعد الجديدة لبنك الجزائر.

بدأ المصرف في توسيع شبكة وكالاته مند النصيب، واليوم يضم سبعة فروع وخمس ولايات، ثلاثة في الجزائر العاصمة، واحدة في سطيف والبليدة ووهران وقسنطينة، وهو البنك الإسلامي الثاني في الجزائر بعد بنك البركة من حيث تقديمه للخدمات الإسلامية في الشوق الجزائري، وهو رابع بنك خليجي يتموضع في الجزائر بعد بنك البركة، بنك الخليج ABC BANK حيث البنوك الفرنسية هي المهيمنة.

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماسى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية حاجيات السوق والمتعاملين أو المستثمرين، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[1]

#### ثانيا: خصائص مصرف السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء ويتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص في:

[1] : https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/ list-10-0-htmh(19-05-2022)

أ- **مصرف مشاركة:** يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية التي اطرها فقهاء والمفكرين الاسلامين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الاحكام الشرعية سواء ما تعلق مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين.[1]

ب- **مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية:** ينشط بنك السلام في بيئة مصفية تقليدية مبينة على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه والتي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقييد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشريعة فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي.

ج- **مصرف شامل:** يعد بنك السلام بنك شاملا لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك استثمار والاعمال والبنوك المتخصصة في كل هذا إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

**الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري**

**شكل رقم08: الهيكل التنظيمي لمصرف الإسلام الجزائري**

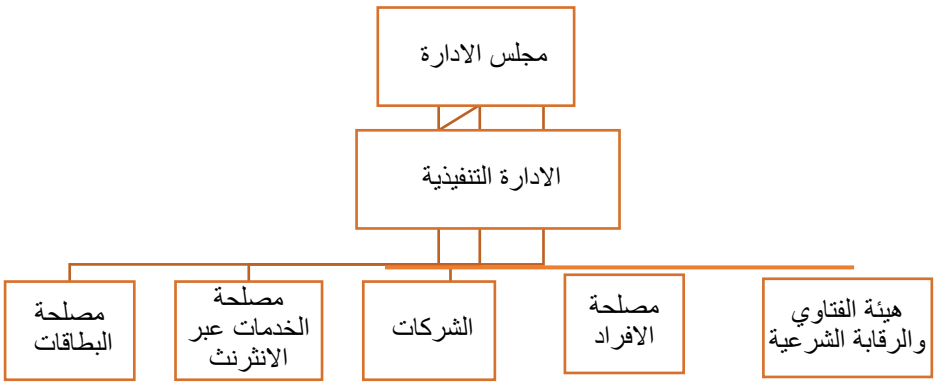


**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير عن بنك السلام 2020.**

[1] : عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضرن باتنة، 2008، 2009، ص36.

[2] : عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص63.

**الفرع الثالث: صيغ التمويل لمصرف الجزائري**

**شكل رقم09: صيغ التمويل لمصرف الإسلامي الجزائري**

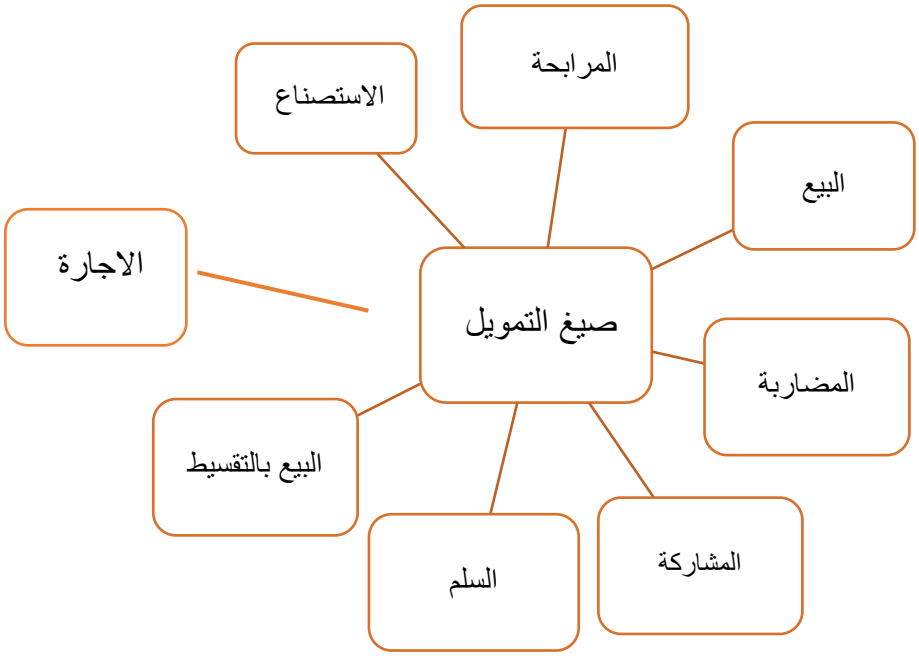


**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على** http://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-2021/09164.html

## المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات نشاط وربحية مصرف السلام الجزائر

يلعب مصرف السلام دورا حيويا في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. منذ تأسيسه، ركز البنك على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين والشركات على حد سواء،

مما ساهم في ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في السوق الجزائرية. النمو المستمر في مؤشرات نشاط البنك وارتفاع أرقام ربحيته يعكسان كفاءة استراتيجيته التشغيلية وقدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية المتغيرة.

سنقوم بتحليل مفصل لمؤشرات نشاط وربحية مصرف السلام الجزائري، لنستقصي كيف استطاع هذا البنك تحقيق هذا النجاح وما هي العوامل التي أسهمت في تعزيز أدائه الاقتصادي.

**الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام الجزائري**

**الجدول رقم:(04) تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام للفترة 2015-2022 (الوحدة ألف دينار جزائري)**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الميزانية | 40 575 207 | 53 103 919 | 85 775 329 | 110 109 059 | 131 018 967 | 162 625 776 | 237 804 350 | 261 693 338 |
| حقوق المساهمين | 14 301 347 | 15 381 433 | 16 562 679 | 17 304 949 | 19 012 201 | 18 900 000 | 27 263 021 | 27 312 235 |
| الودائع | 23 685 162 | 34 511 853 | 64 642 211 | 85 431 501 | 103 791 827 | 129 320 000 | 195 031 000 | 215 076 000 |
| التمويلات | 21 268 340 | 29 377 096 | 45 454 481 | 75 339 606 | 95 582 580 | 99 253 000 | 150 267 000 | 170 759 000 |
| خارج الميزانية | 35 113 378 | 50 365 764 | 66 782 602 | 86 270 568 | 105 803 262 | 215 385 642 | 347 281 990 | 462 954 338 |
| النتيجة الصافية | 301 357 | 1 080 086 | 1 181 246 | 2 418 015 | 4 007 410 | 3 096 452 | 3 389 145 | 4 393 852 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف السلام (2015-2022)**

تظهر بيانات الجدول نمواً متواصلاً في مجموع الميزانية، من 40.575 ألف دينار في عام 2015 إلى 261.693 ألف دينار في عام 2022، مما يعكس توسع البنك وزيادة أصوله بشكل كبير، كذلك حقوق المساهمين نمت بشكل مستقر من 14.301 ألف دينار في عام 2015 إلى 27.312 ألف دينار في عام 2022، ما يعكس تعزيز البنك لقاعدته الرأسمالية.

بالنسبة لمؤشر الودائع واجمالي تمويلات البنك تظهر نمواً ملحوظاً خلال الفترة، مع زيادة الودائع من 23.685 ألف دينار في عام 2015 إلى 215.076 أل دينار في عام 2022، والتمويلات من 21.268 ألف دينار إلى 170.759 ألف دينار. هذا يشير إلى زيادة الثقة في البنك وتوسع قدرته على تقديم التمويل، في حين عرفت النتيجة الصافية للبنك نموا معتبرا من 2015 الى غاية نهاية 2019 وذلك بالتوازي مع زيادة مجموع أصول البنك (مجموع الميزانية) وودائعه، ثم انخفضت خلال سنتي 2020 و2021 بقيمة 618.265 ألف دينار أي ما يعادل نسبة انخفاض15%، يمكن أن يعود ذلك الى الأوضاع الصحية التي عاشها العلم عامة والجزائر خاصة بسبب جائحة كوفيد_19، لتعود للارتفاع سنة 2022 الى 4.393.852ألف دينار جزائري، أي بنسبة نمو قدرها30.%

بشكل عام تظهر البيانات تحسناً مستمراً في الأداء المالي والعملياتي لبنك السلام، مع زيادة في الأصول والودائع وحقوق المساهمين، وتحسن في الأرباح الصافية. هذا يعكس استراتيجية ناجحة للنمو.

**الشكل قم (10): تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام للفترة 2015-2022 (الوحدة ألف دينار جزائري)**

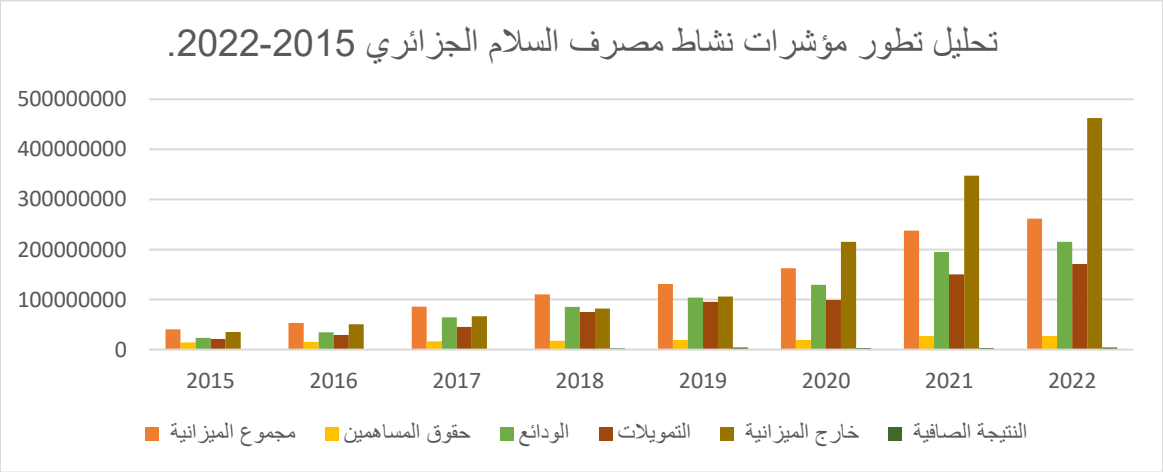


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (04)**

**الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات ربحية مصرف السلام**

**الجدول رقم(05): تطور مؤشرات ربحية مصرف السلام للفترة: 2015-2022**

| المؤشرات / السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي الربح | 10,10 | 11,40 | 8,40 | 9,50 | 10,40 | 10,60 | 10,80 | 10,40 |
| العائد على الأصول | 0,74 | 2,03 | 1,38 | 2,20 | 3,06 | 1,89 | 1,42 | 1,68 |
| العائد على حق الملكية | 2,10 | 7,02 | 7,13 | 13,97 | 21,08 | 16,24 | 14,60 | 16,08 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف السلام (2015-2022)**

**بالنسبة لمؤشر صافي الربح:** نلاحظ تقلبات في صافي الربح خلال السنوات الثمانية، بدأ الربح في 2015 بـ 10.10 مليون دينار ووصل إلى ذروته في 2016 بـ 11.40 مليون دينار ثم انخفض في 2017 إلى 8.40 مليون دينار، بعد 2017، شهد صافي الربح اتجاهًا تصاعديًا حتى 2020، وظل مستقرًا نسبيًا حتى 2022 بقيمة 10.40 مليون دينار.

**بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول:** كان العائد على الأصول متقلبًا، بدءًا من 0.74% في 2015 وصولاً إلى ذروته في 2019 بنسبة 3.06%، ثم هناك انخفاض في 2020 و2021 قبل أن يتحسن قليلاً في 2022 إلى 1.68%

**بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية:** تظهر البيانات تحسنًا ملحوظًا من 2015 حتى 2019، حيث قفز من 2.10% إلى 21.08%، بعد الوصول إلى الذروة في 2019، حدث انخفاض في العائد على حقوق الملكية في 2020 و2021، لكنه عاد للارتفاع في 2022 إلى 16.08%.

تشير بيانات الجدول بشكل عام إلى أن البنك قد مر بفترات من التقلبات في الأداء الربحي، لكن مع ذلك يبدو أن البنك قد تمكن من تحقيق نمو واستقرار في الربحية على المدى القصير والمتوسط، فالارتفاعات الكبيرة في العائد على حق الملكية تشير إلى فعالية البنك في تحقيق الأرباح مقارنة برأسمال المساهمين، مما يدل على إدارة مالية قوية وكفاءة عالية في استغلال رأس المال.

**الشكل رقم(11): تطور مؤشرات ربحية مصرف السلام للفترة: 2015-2022**

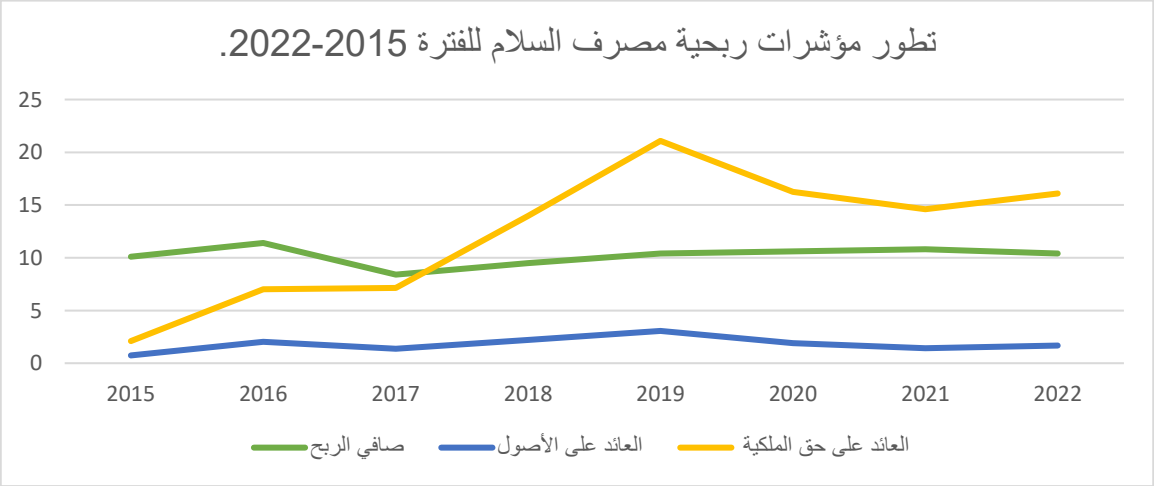


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (05)**

## المطلب الرابع: تحليل دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي الجزائري

**الجدول رقم (06): نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي الجزائري**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل عن طريق الاجارة المنتهية بالتمليك | 2,71 | 1,47 | 7,12 | 8,59 | 18,72 | 28,04 | 45,59 | 68,99 |
| نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي | 35,38 | 34,25 | 36,33 | 38,81 | 36,84 | 32,52 | 38,94 | 45,9 |

**المصدر: من إعداد الطابتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف السلام (2015-2022)**

نسبة التمويل عن طريق الاجارة المنتهية بالتمليك يظهر تقلب في نسبة تمويل عبر السنوات بدء من 71؛2% في 2015 ونخفظ الي 47؛1% سنة 2016 وبدأ في الارتفاع ب7،12% في 2017 لتصل الى دروتها 68،99% في 2022 .

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في النتاج المحلي الاجمالي تبدأ نسبة مساهمة القطاع الصناعي ب35،25% في2015 و شهد انخفاظ في2016 ب34،25% ثم تترفه في 2016 إلى 36،33 % وفي 2017 ب38،81% ثم تبدأ في الانخفاظ في 2019 و 2020 ب36،84% ،32،52% ثم تصعد مرة أخرى وتصل الى أعلى نقطة في 2022 ب45،9 %

على الرغم من التباين في نسب التمويل عن طريق الاجارة المناخية بالتمليك خلال فترة الدراسة،تشهد نسبة مساهمة القطاع الصناعي نكون تدريجيا واضحا على المدى المتوسط بالتالي يمكن الفول ان العلاقة بين النسبتين ليست واضحة الارتباط بشكل قاطع ،فالزيادة في نسبة مساهمة القطاع الصناعي قد ترجع إلى عوامل أخرى مثل تغيرات في السياسات الاقتصادية الوطنية لدلك لايمكن استنتاج وجود علاقة مباشرة وثابتة بين نسبة التمويل عن طريق الاجارة المنتهية بالتمليك ونمو مساهمة القطاع الصناعي في النتاج المحلي الاجمالي بناء على البيانات المتوفرة فقط

يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تسهم في التغيرات في كلا القطاعين

**الشكل رقم (12): نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي الجزائري**

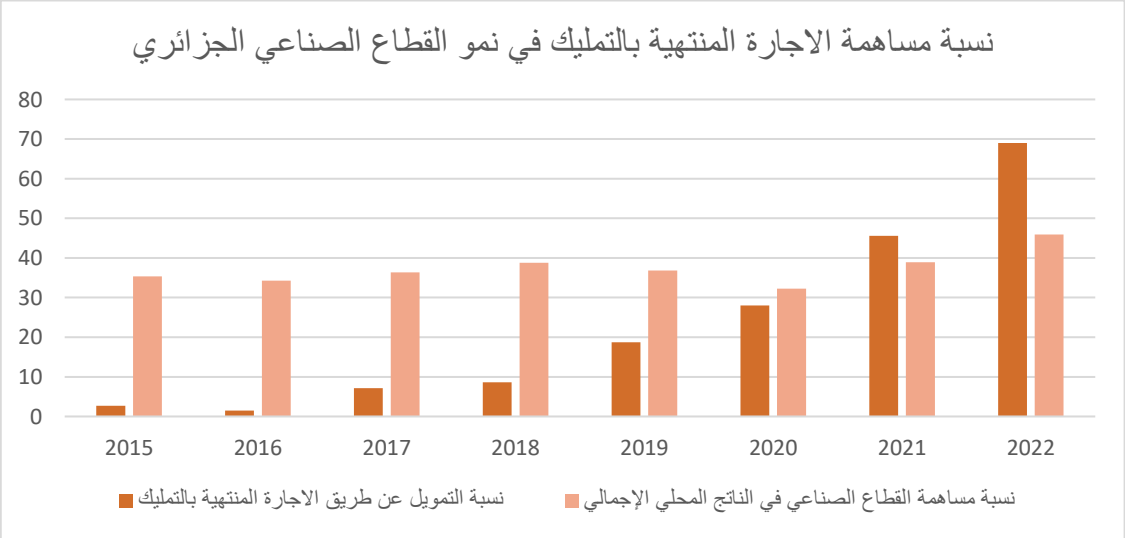


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم:(06)**

# المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لدور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي تجربة مصرف قطر الإسلامي

قبل التطرق إلى عرض الطريقة و البيانات المستخدمة في تحليل دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي القطري، سنقوم بتقدمي عرض بسيط حول بنك قطر الإسلامي و خطوات إجراء الصيغة محل الدراسة داخل البنك .

## المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي بنك قطر الاسلامي

تم تأسيس أول بنك إسلامي في قطر في عام 1983، وكان اسمه "بنك الدولة الإسلامي". منذ ذلك الحين، شهدت قطر تطورًا كبيرًا في الصيرفة الإسلامية، وتبنت العديد من القوانين والتشريعات الهامة منها:[1]

**أولا: النصوص التشريعية:**

وتتمثل في مجموعة القوانين التي فتحت المجال امام تبني الصيرفة الإسلامية في دولة قطر بصفة عامة ونذكر:[2]

**قانون البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:** يحدد هذا القانون الإطار القانوني والتنظيمي لتأسيس وإدارة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في قطر.

**اللوائح الشرعية:** تحدد هذه اللوائح المبادئ الشرعية والأحكام التي يجب أن تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في أنشطتها المالية.

**اللوائح الرقابية والتنظيمية:** تنظم هذه اللوائح عمليات المراقبة والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لضمان تنفيذ المعايير والمبادئ الشرعية بشكل صحيح.

**ثانيا النصوص التنظيمية:** ويتعلق الامر بالمرسوم التي بموجبه تم انشاء بنك قطر الإسلامي واهم ما جاء في أبوابه ومواده.[3]

[1] : الموقع الرسمي لبنك فطر الاسلامي https://www.qib.com.qa/ar/3

[2]: النظام الأساسي المعدل لمصرف قطر الاسلامي شركة مساهمة قطرية تأسست بالمرسوم رقم (45) لسنة 1982

[3] : https://www.almeezan.qa/LawOtherAttachments.aspx?id=1138&language=ar

- المرسوم رقم (45) لسنة 1982 المتعلق بتأسيس شركة مساهمة قطرية باسم «مصرف قطر الاسلامي».

يتكون المرسوم من 49 مادة موزعة على تسعة أبواب جاءت لتنظيم عمل البنك كما يلي:

- الباب الأول يتكون من خمسة أبواب تنص على تأسيس شركة مساهمة قطرية تحت اسم "مصرف قطر الإسلامي"، وتحدد غايتها في القيام بالأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، والخدمات الاجتماعية. كما أن مقر الشركة في الدوحة، وتستمر لمدة خمسين سنة قابلة للتمديد، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- الباب الثاني يتكون من 13 مادة تتناول موضوع رأس المال للشركة، حيث تحدد قيمة رأس المال بمبلغ 200 مليون ريال قطري موزع على 2 مليون سهم بقيمة 100 ريال قطري لكل سهم. يتوجب على المكتتبين دفع نسبة 25% من قيمة كل سهم عند الاكتتاب، ويجب سداد باقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات من تاريخ إصدار المرسوم المرخص به تأسيس الشركة. الأسهم هي اسمية وتخرج من دفتر ذي قسائم مع إصدار كوبونات مسلسلة. يمكن نقل ملكية الأسهم عبر سجل نقل ملكية الأسهم، ويحق للشركة التصديق على التوقيعات. يحتفظ المكتتبون بالمسؤولية المتبادلة حتى سداد قيمة الأسهم بالكامل. يمكن زيادة أو تخفيض رأس المال بقرار من الجمعية العامة غير العادية.
- الباب الثالث ويتكون من 13 مادة تتناول موضوع إدارة الشركة، حيث يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء ينتخبهم الجمعية العامة، وتحدد مدة عمل المجلس ثلاث سنوات. يشترط في عضوية المجلس أن يكون مالكًا لأسهم بقيمة معينة ويقدم ضمانًا ماليًا. يحق للمجلس تعيين أعضاء جدد واختيار رئيس ونائب رئيس للمجلس. المجلس يعقد اجتماعاته بانتظام ويصدر قراراته بأغلبية الأصوات الحاضرة. له سلطات وصلاحيات متنوعة في إدارة شؤون الشركة، بما في ذلك التوقيع عن الشركة وتمثيلها أمام القضاء. تحدد مكافأة أعضاء المجلس بنسبة مئوية معينة وبدل حضور للاجتماعات.
- الباب الرابع ويتكون من 9 مواد تتناول قواعد وإجراءات انعقاد الجمعية العامة للشركة، حيث يحق لكل مساهم الحضور بنفسه أو بوكيل مكتوب خاص. تنص المادة 32 على شروط النيابة وحدود الأسهم التي يمكن للوكيل أن يحوزها. يجب على المساهمين الذين يرغبون في الحضور إلى الجمعية العامة أن يثبتوا إيداع أسهمهم قبل انعقاد الجمعية بمدة معينة. ينص المادة 34 على رئاسة الجمعية العامة وإجراءات انعقادها، بينما تنص المادة 35 على أنه يجب عقد الجمعية العامة على الأقل مرة واحدة في السنة لمناقشة عدة مسائل مهمة. يحق لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة وتحديد جدول الأعمال، وفي حالة الضرورة يمكن للمراقب أيضًا دعوة الجمعية. يعتبر انعقاد الجمعية العامة صحيحا إذا كان نصف رأس المال ممثلا فيها، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة.

- الباب الخامس يتكون من مادة وحيدة وتتناول دور مراقب الحسابات في الشركة، حيث يُعينه الجمعية العامة وتُحدد أتعابه. يُستثنى من هذا القاعدة المراقب الأول الذي عينه المؤسسون. يتحمل المراقب مسؤولية التحقق من صحة البيانات المدرجة في تقريره ويمكن لأي مساهم في الشركة أن يناقش تقرير المراقب خلال اجتماع الجمعية العامة.

- الباب السادس ويتكون من 5 مواد وتتناول الشركة والأرباح يحدد بداية ونهاية السنة المالية للشركة. يتولى مجلس الإدارة إعداد تقارير وميزانيات السنة المالية وتقرير عن نشاط الشركة. يحدد توزيع الأرباح بعد خصم المصروفات والتكاليف، مع تحديد نسب معينة للمساهمين وتخصيص أجزاء للاحتياطي ومكافأة مجلس الإدارة.

- الباب السابع ويتكون من مادة وحيدة وتتناول المنازعات حيث لا يُسمح برفع المنازعات ضد مجلس الإدارة إلا بإجماع المساهمين. يُطلب من المساهم الذي يرغب في رفع نزاع أن يخطر المجلس به قبل شهر على الأقل من اجتماع الجمعية العامة التالية تقرر إما قبول الطلب وتعيين مندوبين للقضية أو رفضه.

- الباب الثامن ويتكون من مادتين حل الشركة وتصفيتها تحل الشركة في حال خسارة نصف رأس المال ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك، تعين الجمعية العامة أو غير العادية طريقة التصفية ومصفيين، وإذا فشلت في ذلك، يتدخل القضاء.

- الباب التاسع ويكون من مادة وحيدة وتتناول أحكام ختامية تشكل لجنة للرقابة الشرعية لتقديم المشورة والرقابة على تطبيق الشريعة الإسلامية في الشركة.

## المطلب الثاني: بنك الإسلامي القطري

يعتبر بنك قطر الإسلامي من أنجح التجارب في مجال التمويل والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على هذا البنك من خلال الفروع التالية:

### الفرع الأول: تعريف بنك قطر الإسلامي

بنك قطر الإسلامي هو أول قطر إسلامي قطر، بدأ عمل بنك قطر عام 1982، ولا يزال إلى الأن أكبر المؤسسات البنكية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حاليا على نسبة 42.3% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد.

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروح حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر، كما تقدم الفروع الأساسية مراكز المتخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء مراكز الخدمات البنكية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات.

بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل البنك على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال البنك، والخدمات البنكية عبر الأنترنت، وأجهزة الصراف الآلي والايداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعليةITM، بالإضافة إلى مراكز اتصال حائز على عدة جوائز.

يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كبنك إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية، ويعد مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وتوفير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتمتلك مجموعة المصرف حصصا في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر منها بنك "**كيو إنفست**"، وهو مؤسسة بنكية استثمارية تابعة للبنك، وشركة الجزيرة للتمويل (شركة التمويل استهلاكي) وللمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.[1]

**الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي**

[1] : الموقع الرسمي لبنك قطر الإسلامي:.https://www.gib.comga/ar/about-us-ptofile

**شكل رقم 13: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي**

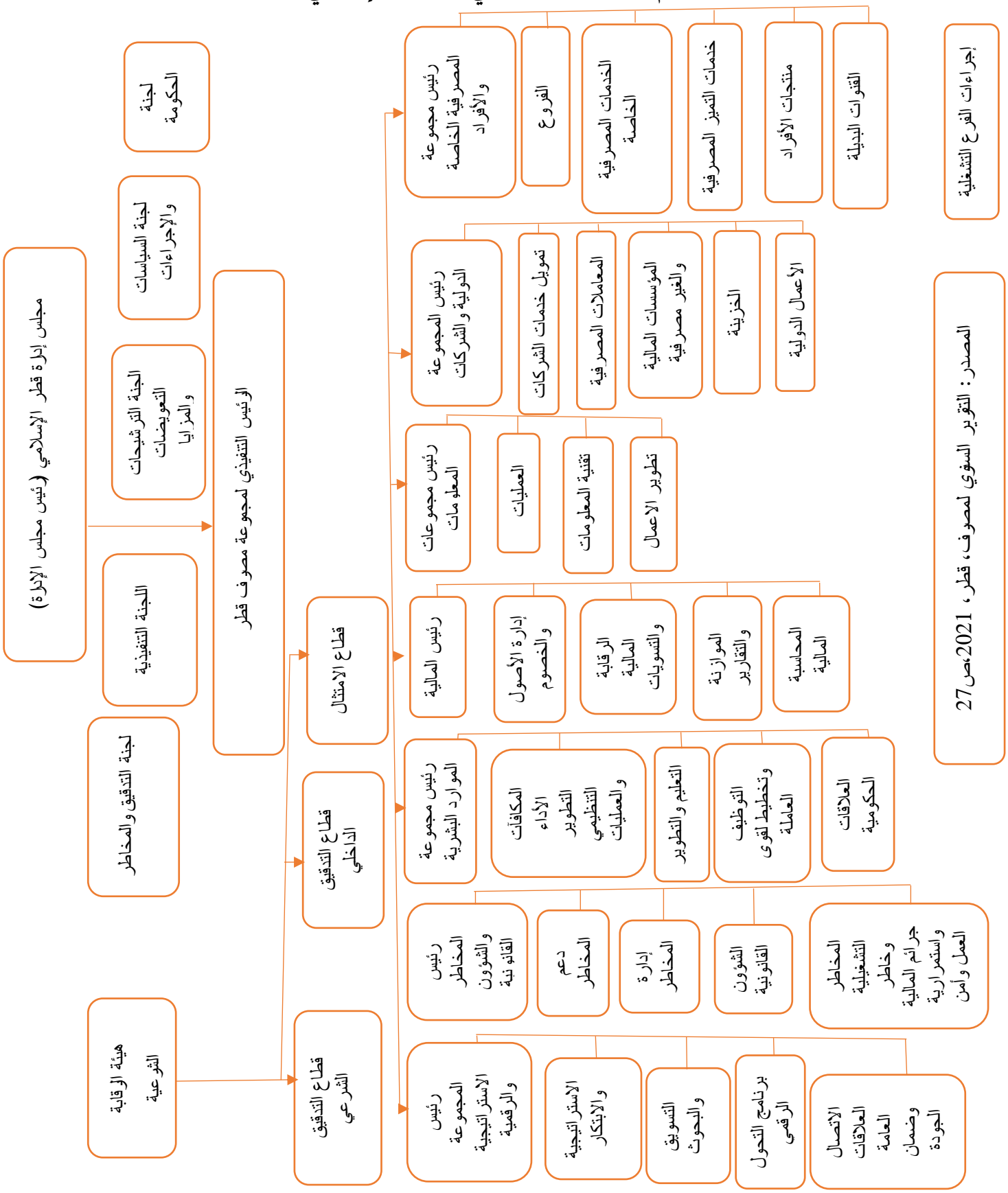


المصدر: التقرير السنوي لمصرف، قطر، 2021،ص27

**الفرع الثالث: الضيغ المعتمة في بنك قطر الإسلامي**

**الشكل رقم14: الصيغ المعتمدة في بنك قطر الإسلامي**

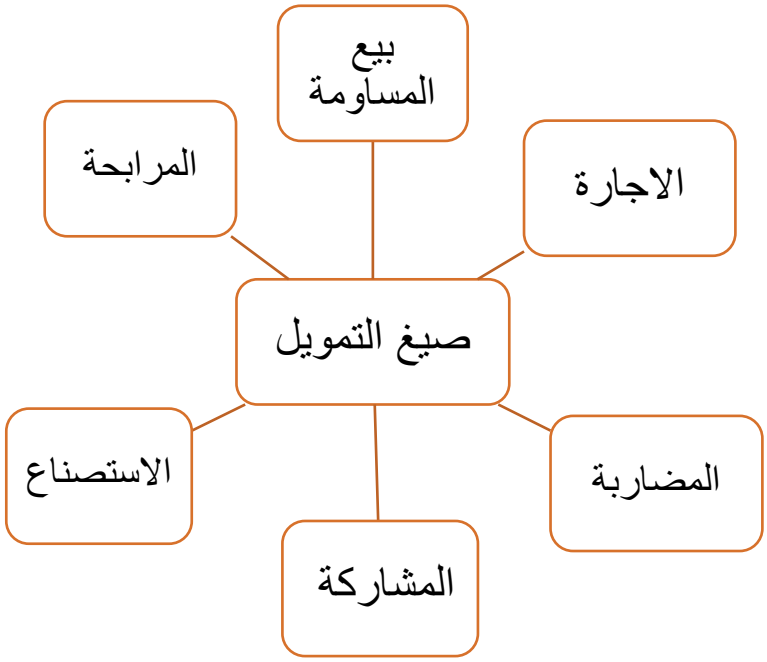


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على** https://www.ga/ar/islamic-bamking-toolsl

## المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات نشاط وربحية بنك قطر الإسلامي

بنك قطر الإسلامي، الذي يعتبر من الأعمدة الرئيسية في النظام المصرفي الإسلامي في قطر، يتميز بدوره البارز في تعزيز الاقتصاد القطري من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الإسلامية. يشتهر البنك بتبنيه لأساليب مبتكرة في التمويل والاستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله مرجعاً للمتعاملين الراغبين في الخدمات المالية الإسلامية. منذ تأسيسه، واصل بنك قطر الإسلامي توسيع نطاق عملياته وتعزيز محفظته الاستثمارية، مما أسهم في زيادة حجم أصوله وتحقيق نمو ملحوظ في الأرباح. في هذا الفصل، سنقوم بتحليل مؤشرات نشاط وربحية بنك قطر الإسلامي بشكل مفصل، مع التركيز على كيفية إدارة البنك لموارده وتحسين أدائه في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة والمنافسة الشديدة في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

**الفرع الاول: تحليل تطور مؤشرات نشاط بنك قطر الإسلامي**

**الجدول رقم: (07) تطور مؤشرات نشاط بنك قطر الإسلامي للفترة 2015-2022 (الوحدة ألف ريال قطري)**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الميزانية | 127 232 982 | 139 834 128 | 150 374 876 | 153 232 365 | 163 519 211 | 174 356 170 | 193 915 910 | 184 000 625 |
| حقوق المساهمين | 14 040 000 | 14 638 000 | 15 689 000 | 15 460 000 | 18 133 000 | 18 304 000 | 25 411 871 | 27 925 846 |
| الودائع | 91 520 514 | 95 396 756 | 101 814 551 | 100 597 983 | 111 620 560 | 118 144 560 | 51 675 174 | 49 360 125 |
| التمويلات | 87 515 388 | 98 170 250 | 102 613 499 | 102 209 930 | 113 753 593 | 156 317 000 | 140 912 480 | 142 561 929 |
| النتيجة الصافية | 1 954 324 | 2 155 104 | 2 405 425 | 2 755 311 | 3 055 423 | 3 070 000 | 3 552 915 | 4 023 223 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي (2015-2022).**

**الشكل رقم(15): تطور مؤشرات نشاط بنك قطر الإسلامي للفترة 2015-2022 (الوحدة ألف ريال قطري)**

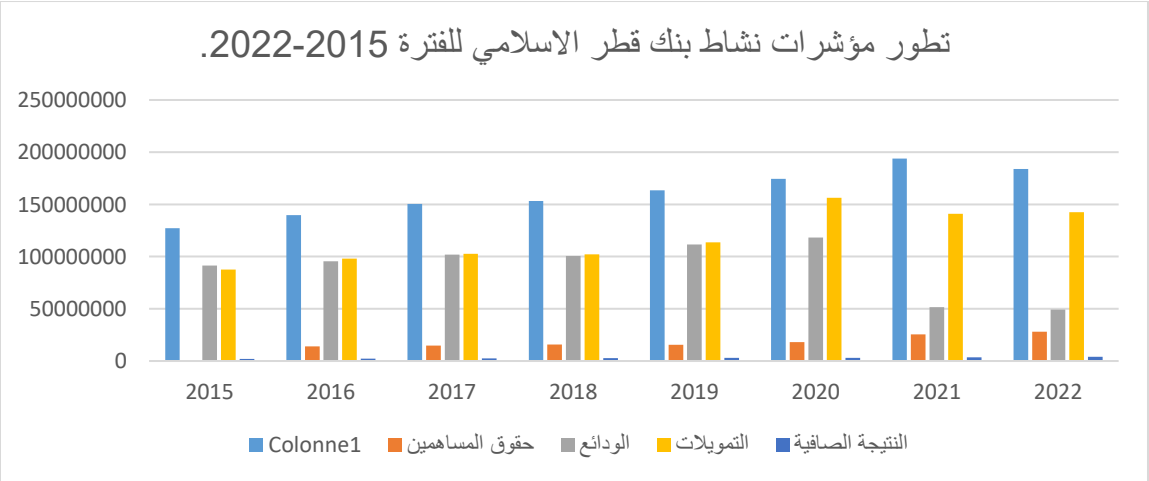


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (07)**

بالنسبة لاجمالي التمويل كان هناك نمو ملحوظ في التمويلات من87،515 مليون ريال في2015 الى الدورة

من خلال بيانات الجدول ملاحظة ان ميزانية علامة لبنك قطر الاسلامي عرفت نمو مستمر من 127،233 مليون ريال في 2015 الى 184،001 مليون ريال في 2022 يشير هدا الى توسع البنك ونمو وصوله الى هده الفترة كدالك وزايدة حقوق المسلمين من 14،040 مليون ريال في2015 الى 27،926 مليون ريال في2022 هده الزيادة تعكس تعزيز البنك لقاعدته الرأس مالية وثقة مساهميه في ادارة البنك

بالنسبة للودائع نلاحظ قفزة كبيرة لرصيدها خلال 2020 حيث بلغت 118،145 مليون ريال بعدها حدث انخفاظ في العامين التاليين هدا يمكن ان يكون نتيجة لظروف السوق المحلية لسبب جائحة كوفيد 19 الدي جعلت مساهمين يطالبون بسحب ودائعهم 156،317 مليون ريال في2020 قبل ان تستقر عند 142،562 مليون ريال في 2022 يعكس هدا توسيع البنك للأنشطة التمويلية اما فيما يخص النتيجة الصافية فقد تحسنت بشكل مستمر من 1،954 مليون ريال في2015 الى 4،023 مليون ريال في 2022 مما يظهر تحسن للاداء المالي للبنك بصفة عامة تظهر البيانات تحسن مستمر في أداء المالي والعملياتي لبنك قطر الاسلامي مع نمو في الاصول والودائع وحقوق المساهمين وتحسن في الارباح الصافية وهدا يعكس استراتجية ناجحة لنمو وتحسين لاداء

**الجدول رقم(08): توزيع اجمالي التمويل حسب صيغ التمويل الإسلامية المتوفرة لدى البنك (2015-2022)**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مرابحات | 78,75 | 77,40 | 79,30 | 77,49 | 81,48 | 82,96 | 85,03 | 75,72 |
| اجارة منتهية بالتمليك | 19,23 | 19,53 | 17,85 | 18,88 | 16,15 | 15,36 | 17,70 | 23,93 |
| استصناع | 0,70 | 0,42 | 0,69 | 0,66 | 0,68 | 0,14 | 0,006 | 0,009 |
| مضاربة | 0,64 | 0,59 | 0,52 | 0,06 | 0,01 | 0,01 | _ | _ |
| أخرى | 0,68 | 2,43 | 1,64 | 2,91 | 1,68 | 1,53 | 0,26 | 0,35 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي (2015-2022)**

**بالنسبة لإجمالي التمويل:** كان هناك نمو ملحوظ في التمويلات من 87.515 مليون ريال في 2015 إلى ذروة

**من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن:** الميزانية العامة لبنك قطر الإسلامي عرفت نموًا مستمرًا من 127.233 مليون ريال في 2015 إلى 184.001 مليون ريال في 2022. يشير هذا إلى توسع البنك ونمو أصوله خلال هذه الفترة، كذلك تزايدت حقوق المساهمين من 14.040 مليون ريال في 2015 إلى 27.926 مليون ريال في 2022، هذه الزيادة تعكس توسيع البنك لأنشطته التمويلية، اما فيما يخص **النتيجة الصافية** فقد تحسنت النتيجة الصافية بشكل مستمر من 1.954 مليون ريال في 2015 إلى 4.023 مليون ريال في 2022، مما يظهر تحسن الأداء المالي للبنك بصفة عامة تظهر البيانات تحسناً مستمراً في الأداء المالي ولعملياتي لبنك قطر الإسلامي، مع نمو في الأصول والودائع وحقوق المساهمين وتحسن في الأرباح الصافية، هذا يعكس استراتيجية ناجحة للنمو وتحسين الأداء.

**الشكل رقم (16): تطور مؤشرات نشاط بنك قطر الإسلامي للفترة 2022 (الوحدة ألف ريال قطري)**

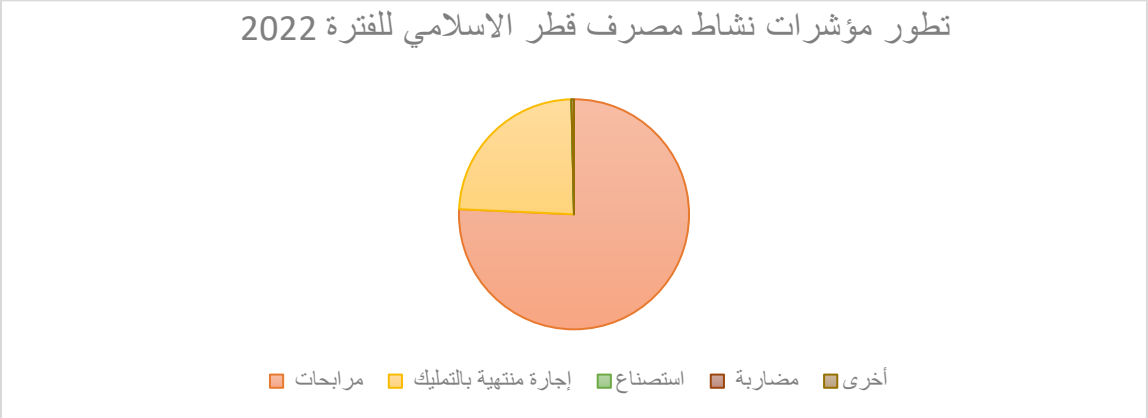


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (08)**

**الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات ربحية مصرف قطر الإسلامي**

**الجدول رقم(09): تحليل تطور مؤشرات ربحية بنك قطر الإسلامي للفترة: 2015-2022**

| المؤشر / السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي الربح | 1,95 | 2,15 | 2,40 | 2,75 | 3,05 | 3.06 | 3.55 | 3.72 |
| العائد على حق الملكية | 15,1 | 15.00 | 15,4 | 17,4 | 18,1 | 16.7 | 17.6 | 18.02 |
| العائد على الأصول | 1,7 | 1,6 | 1,6 | 1,8 | 2 | 1.8 | 1.9 | 2.00 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي (2015-2022)**

**بالنسبة لمؤشر صافي الربح:** يظهر تحسن مستمر في صافي الربح من 1.95 مليون في 2015 إلى 3.72 مليون في 2022، مما يعكس تحسن أداء البنك الاقتصادي وزيادة كفاءته التشغيلية.

**بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية(%)** : يعكس هذا المؤشر كفاءة البنك في توليد الأرباح من رأس المال المستثمر. بعد ثبات نسبي حتى 2017، نرى زيادة ملحوظة في العائد من 2018 وصولًا إلى 18.02% في 2022. هذا يشير إلى تحسن في استغلال البنك لرأسماله.

**بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول(%)** : هذا المؤشر يقيس كفاءة البنك في استخدام موارده لتوليد أرباح. نلاحظ تحسن تدريجي من 1.7% في 2015 إلى 2.00% في 2022، مما يعكس تحسين البنك لإدارة أصوله بمرور الوقت.

يدل تحليل البيانات على أن بنك قطر الإسلامي قد تحسن بشكل مستمر في كفاءته المالية والتشغيلية خلال الفترة المحللة. الزيادة في صافي الأرباح ومؤشرات الربحية مثل العائد على حق الملكية والعائد على الأصول

تعكس إدارة فعالة واستراتيجية نمو قوية. يظهر البنك قدرة جيدة على التكيف مع الظروف الاقتصادية وتحسين أدائه المالي بمرور الزمن، مما يساهم في تعزيز موقفه في السوق المالية.

**الشكل رقم (17): تطور مؤشرات ربحية بنك قطر الإسلامي للفترة: 2015-2022**

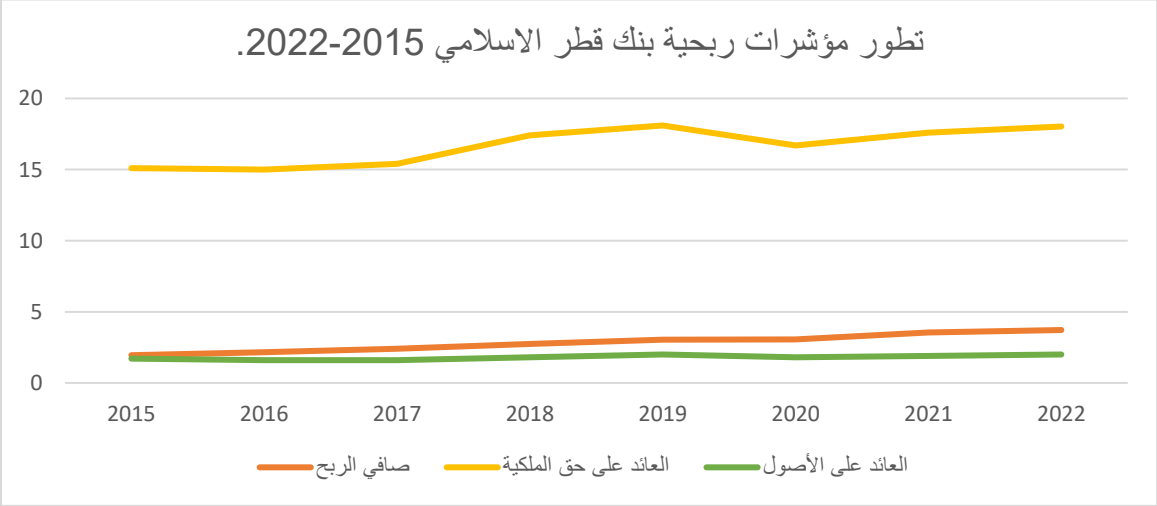


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (09)

## المطلب الرابع: تحليل دور الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي القطري

**الجدول رقم(10): نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي القطري**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل عن طريق الاجارة المنتهية بالتمليك | 18,98 | 20,73 | 19,76 | 21,22 | 20,10 | 12,12 | 14,32 | 15,12 |
| نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي | 57,44 | 53,21 | 56,69 | 60,38 | 57,16 | 52,33 | 59,98 | 65,43 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي (2015-2022)

**نسبة التمويل عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك:** يظهر تقلب في نسبة التمويل عبر السنوات، بدءًا من 18.98% في 2015 وارتفاعًا إلى ذروتها 21.22% في 2018، تليها انخفاض في السنوات التالية حتى 12.12% في 2020، ثم استقرار نسبي وارتفاع مجدد إلى 15.12% في 2022.

**نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:** تبدأ نسبة مساهمة القطاع الصناعي بـ 57.44% في 2015 وتشهد انخفاضًا في 2016 إلى 53.21%، ثم تصعد مرة أخرى وتصل إلى أعلى نقطة لها في 2022 بـ 65.43%.

على الرغم من التباين في نسب التمويل عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك خلال فترة الدراسة، تشهد نسبة مساهمة القطاع الصناعي نموًا تدريجيًا واضحًا على المدى المتوسط وبالتالي فإنه يمكن القول

**أن** العلاقة بين النسبتين ليست واضحة الارتباط بشكل قاطع، فلزيادة في نسبة مساهمة القطاع الصناعي قد ترجع إلى عوامل أخرى مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية الوطنية أو الاستثمارات الكبرى في القطاع الصناعي خارج نطاق التمويلات البنكية، كذلك الانخفاضات في بعض الأعوام قد تعكس تأثيرات خارجية مثل الظروف الاقتصادية العامة أو السياسات المالية الجديدة التي قد تؤثر على كل من الإجارة المنتهية بالتمليك والقطاع الصناعي بشكل منفصل.

لذلك لا يمكن استنتاج وجود علاقة مباشرة وثابتة بين نسبة التمويل عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك ونمو مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بناءً على البيانات المتوفرة فقط. يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تسهم في التغييرات في كلا القطاعين.

**الشكل رقم (18): نسبة مساهمة الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو معدل القطاع الصناعي القطري**

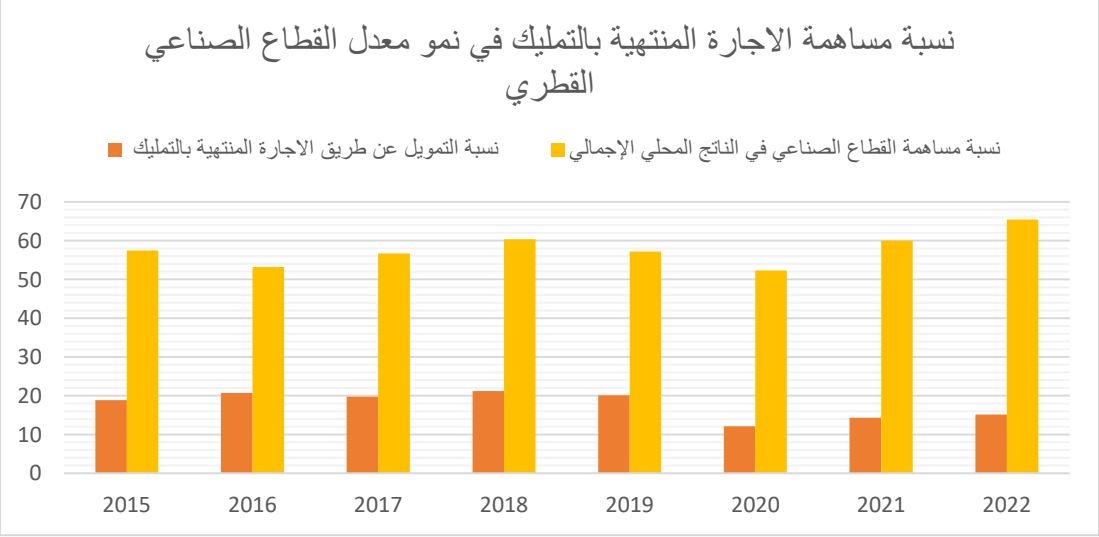


**المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول (11)**

## المطلب الخامس: التحديات التي تعيق مساهمة عقود الاجارة المنتهية بالتمليك في نمو القطاع الصناعي في مصرف السلام و بنك قطر الاسلامي

من بين التحديات التي تعيق مساهمة عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في نمو القطاع الصناعي نذكر:

- محدودية الفهم والوعي :قد يكون هناك نقص في الفهم العام لمبادئ وممارسات الإجارة المنتهية بالتمليك بين المؤسسات الصناعية، مما يؤدي إلى تردد في اعتمادها؛
- القيود التنظيمية والقانونية :الأطر التنظيمية قد لا تكون ملائمة أو محدثة لتسهيل التمويل عبر الإجارة المنتهية بالتمليك، مما يعيق تطوير وتنفيذ هذه المعاملات؛
- التحديات المتعلقة بالأصول الثقيلة :في القطاع الصناعي، الاستثمارات في المعدات والماكينات غالباً ما تكون ذات قيمة عالية ومعقدة، مما يجعل تمويلها أكثر صعوبة؛
- مخاطر التقادم :التطور التكنولوجي السريع قد يجعل الأصول الممولة عبر الإجارة المنتهية بالتمليك تصبح قديمة بسرعة، مما يؤثر على القيمة المستردة؛
- التحديات الاقتصادية :التقلبات الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار الفائدة، تأثيرات الركود الاقتصادي، والانكماش يمكن أن تؤثر سلبًا على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.

ومن بين الفرص المتاحة لتعزيز استخدام الإجارة المنتهية بالتمليك:

- تعزيز النمو الاقتصادي :الإجارة المنتهية بالتمليك توفر آلية تمويل مرنة تساعد الشركات على توسيع عملياتها وتحسين الإنتاجية دون الحاجة لرأس مال كبير مقدمًا؛
- التنوع الاقتصادي :تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية الجديدة أو المتنامية عبر تقديم حلول تمويلية تتماشى مع الشريعة الإسلامية؛
- الاستدامة البيئية :يمكن استخدام الإجارة المنتهية بالتمليك لتمويل المشاريع الصناعية التي تتضمن معدات وتقنيات صديقة للبيئة، مما يدعم الممارسات الخضراء؛
- تحفيز الابتكار :تمويل المعدات والتكنولوجيا الحديثة يمكن أن يحفز الابتكار ويعزز الكفاءة في القطاع الصناعي؛
- تعزيز الشمول المالي :توفير حلول تمويل إسلامية قد يساعد في جذب المزيد من الشركات التي تفضل التمويل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

## خلاصة الفصل:

من خلال العرض السابق يتضح الدور البارز الذي يقوم به كل من مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي في تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في اقتصاد الدولتين، من خلال عملياتهما التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وانطلاقا من أهداف البنكين الرئيسية في الحد من الفقر وتعزيز الفعالية الاقتصادية، وإدراكا منهما بأهمية القطاع الصناعي في المساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي طويل الأجل والمستدام، كانت آلية التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك السمة البارزة في مختلف عمليات الاستثمار خاصة قطاع الصناعة.

لهذا، فإن طبيعة المشاريع الصناعية التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة، وتكنولوجيا متخصصة، تجعل من التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك الأكثر استخدامًا من بين الصيغ وخطوط التمويل في مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي، لما لها من مزايا سواء للقطاع الصناعي (بصفته مستأجرًا)، من حيث تجنبه الاقتراض بفائدة -المحرمة شرعًا- من البنوك التقليدية لشراء الأصول، وحصوله على أحدث المعدات ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي...الخ، مما يساهم هذا في نمو هذا القطاع، إضافة إلى المزايا التي يحصل عليها البنك من هذا التمويل (بصفته مؤجرًا)، والمتمثلة في ضمان عائد آمن، ومستقر.

# خاتمة

## خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في: ما دور صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الصناعي لدى بنكي السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي؟ وذلك بجمع البيانات التي يعتمد عليها لمعرفة مدى العلاقة بين المتغيرات المدروسة، حيث تعرضنا إلى عدة مفاهيم أساسية تتعلق بالتمويل الإسلامي، مبادئه، وصيغه المطبقة في البنوك الإسلامية، وتم التركيز على صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك من حيث أنواعها، مزاياها، ومخاطرها وأثرها في نمو القطاع الصناعي، وعرض أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع

من العرض الخاص بدراسة الحالة، تتضح أن صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك المطبقة في مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي جاءت مطابقة لقرار جمع الفقه الإسلامي المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك، وهي صورة جائزة ومنضبطة شرعاً، ومن النتائج التي خلصت اليها الدراسة نذكر:

**النتائج النظرية:**

- ✓ رغم التحديات البيروقراطية والحواجز التنظيمية التي تواجهها، تظل الجزائر ملتزمة بتحديث بنيتها التحتية الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل رفع انسبة نمو القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة التي يولدها في السنوات القادمة من خلال استغلال موقعها الاستراتيجي كبوابة بين أفريقيا وأوروبا وتحسين الشروط التجارية والاستثمارية؛

- ✓ يعد القطاع الصناعي كأحد المحاور الرئيسية في استراتيجية التنويع الاقتصادي القطري، إذ تمتلك قطر أحد أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، وتستثمر بكثافة في تطوير الصناعات غير النفطية مثل الصناعات الكيميائية، مواد البناء، والصناعات الغذائية.

- ✓ سجل القطاع الصناعي القطري نمواً بنحو 6%في العام 2020، بالتزامن مع التقدم الذي تم إحرازه في مشاريع تطوير منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المصانع وصل إلى 927مصنعاً، مع حجم استثمارات في القطاع بلغ ما يقارب 263مليار ريال بنسبة نمو 0.4%مقارنة مع العام 2019؛

- ✓ تعتبر صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك أحد البدائل التمويلية الإسلامية الهامة والمقترحة لتمويل قطاع الصناعة في كل من البلدين الجزائر وقطر على حد سواء، لأنها تخفف العبء التمويلي لهذا القطاع على الدولة وينقله إلى البنوك خاصة الإسلامية منها؛

**النتائج التطبيقية:**

من خلال تحليل كل من مؤشرات نشاط وربحية مصرف السلام الجزائري وبنك قطر الإسلامي، ثم تحليل بيانات القيمة المضافة للإجارة المنتهية بالتمليك في كلا من البنكين خلال الفترة 2015-2022، ومقارنتها مع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من دولة الجزائر وقطر نستخلص النتائج التطبيقية التالية:

✓ **النمو وحجم الأصول:**

- **مصرف السلام** :أظهر نمواً مستمراً في مجموع الميزانية من 2015 إلى 2022، مع زيادة كبيرة في الأصول والودائع.

- **بنك قطر الإسلامي** :كذلك شهد نمواً مستمراً في الأصول، ولكن بأرقام أكبر بكثير مقارنة ببنك السلام الجزائري، مما يعكس حجم الاقتصاد والسوق المصرفية في قطر.

✓ **الربحية:**

- **مصرف السلام** :تحسنت النتيجة الصافية بشكل ملحوظ على مدى السنوات السبع، مع استمرار النمو في الودائع والتمويلات.

- **بنك قطر الإسلامي** :شهد تحسناً مستمراً في صافي الأرباح ومؤشرات الربحية مثل العائد على حق الملكية والعائد على الأصول، وهذا يعكس كفاءة أعلى في استغلال الأصول.

بشكل عام عرف النشاط التمويلي للمصرفين تطورا إيجابيا خلال فترة الدراسة وكذلك مؤشر الربحية وهو مؤشر إيجابي يدل على تطور الأداء المصرفي للمصرفين وسعيهما إلى مواصلة تحقيق النتائج الإيجابية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

✓ **القيمة المضافة للإجارة المنتهية بالتمليك ومساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

- **مصرف السلام:** لا تظهر البيانات تأثيرًا مباشرًا وواضحًا للإجارة المنتهية بالتمليك على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، ولكن هناك نمو عام في الأصول والتمويلات التي يمكن أن تشمل تمويلات للقطاع الصناعي.

- **بنك قطر الإسلامي:** تُظهر البيانات بعض التباين في نسب التمويل عبر الإجارة المنتهية بالتمليك، ولكن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تزيد بشكل عام، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى قد تسهم في نمو هذا القطاع.

**الاستنتاج العام:**

- **الإجارة المنتهية بالتمليك** قد تكون وسيلة مفيدة لتمويل الاستثمارات في القطاع الصناعي، خاصة في بيئات تفضل التمويل الإسلامي. ومع ذلك، قد يختلف تأثيرها بناءً على السياسات المحلية، الظروف الاقتصادية، وطبيعة القطاع الصناعي في كل بلد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- التأثير في قطر يظهر بشكل أقل وضوحًا مقارنة بالجزائر، ولكن هذا قد يرجع إلى الاختلافات في التركيبة الاقتصادية وحجم الاقتصاد بين البلدين.

**توصيات الدراسة:**

نظرا للأهمية الكبيرة لصيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل ونمو القطاع الصناعي، وما يحدثه ذلك من أثر في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، فإنه يجب توفير جملة من العوامل المساعدة على الارتقاء بهذه الصيغة التمويلية، ولذلك نوصي بما يلي:

- ✓ تمويل القطاع الصناعي من بقية البنوك الإسلامية سواءا في الجزائر أو العالم الإسلامي؛
- ✓ عرفت صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك تطورا ملحوظا في تمويل القطاعات الاقتصادية في مصرف السلام الجزائر خاصة القطاع الصناعي لكن هذا لا يعد كافيا وعلى المصرف أن يعمل جاهدا في توجيه هذه الصيغة في تمويل قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي لما لأهمية هذا القطاع ودوره التنموي؛
- ✓ ضرورة فتح نوافذ وشبابيك إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لتقديم مختلف الصيغ الإسلامية ذات الكفاءة الاقتصادية من خلال ملاءمتها للواقع العملي مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام والضوابط الشرعية لهذه النوافذ.

# قائمة المصادر

# والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:


- **المصادر:**

- **القوانين:**

- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ج.ر. ع 52الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003م.

- النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018م يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ج ر ع 73، الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 2018.

- النظام رقم 20-02 المؤرخ في 24 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ج رع 16 الصادرة في 24 مارس 2020.

- **الكتب:**

- الأخضر القليطي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية، محور الملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية،2010.
- با مخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 1994.
- الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاط بالبنوك منهج علمي وتطبيق علمي منشأة المعارف للنشر.
- سليمان، أحمد شوقي، المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية والإسلامية وسبل الحد منها، جامعة الأزهر، 2015.
- شادلي حسن أبو عفيفة، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك وأثره في التضخيم النقدي، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، العدد4.
- قنطجي، سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية شعاع للنشر والعلوم.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية دار المسيرة –عمان 2008.
- مدحة القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- Hans Visser ،Edwarg Elgar publishing lne willia partt house 9dewey cout northampton masschusells 01060 usa، ané2004.

- **المراجع:**

- **المذكرات:**

- عبد المؤمن سعودي، التمويل الإسلامي من خلال بيع المرابحة للأمر بالشراء، مذكرة ماجيستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة جامعة الشهيد حم لخضر الوادي 2019-2020.

- يحي فريك، استراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مدكرة ماجيستر محمد خيضر، الجزائر 2012.

- حمادة إياد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستر، كلية الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2009.

- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

- مراد حطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر 2016.

- موسى سهام، استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للزيادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر 2017.

- رشيد نعيمي، دور التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في القطاع الصناعي، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2000-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017-2018.

- مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة للحصول على درجة ماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، 2008-2009.

- عادل زهير قادي صفون، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017-2018.

- الحسن عبد الغني أبو الحسن أحمد ماجد، الاجارة المنتهية بالتمليك، ودراسة فقهية مقارنة بحث مقدم لبرنامج الدكتوراه، مادة فقه المعاملات، جامعة القاهرة.

- موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- محمد مروان شموط، محاسبة الاجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن أيوفي مقارنة بالمعيار الدولي IFRS16 مذكرة ماجيستر، المصارف الإسلامية، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء الأردن، تموز 2019.

- خبابة مهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأور ومغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة الماجيستر اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 2011-2012.

- جميلة مدني، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية، مع الإشارة الى الواقع والآفاق بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم.

- **الملتقيات:**

- الطيب داودي، دلال بن طبي، رهان السياسات الصناعية للقطاعات خارج المحروقات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 2001.

- عبد المجيد قدي، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية الاقتصاد جامعة الأغواط الجزائر أفريل 2002.

- **المجلات:**

- إبراهيم فضل الشيخ، الاجارة المنتهية بالتمليك دراسة تحليلية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد 13، 2022.

- زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد الرابع، جانفي 2018.

- سالمي ياسين، الاجارة المنتهية بالتمليك دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية، مجلة مجامع المعرفة، المجلد 8 العدد 1/ج1 أفريل 2022.

- طالب حسين فارس، محمد حسين، كاظم صادق عباس راها، اقتصاد السوق الاجتماعي و التطور الاقتصادي الألماني، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة العدد 70 العراق سبتمبر 2023.

- فايزة بودربالة، الاجارة المنتهية بالتمليك، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 2، 2021.

- قندور خالدي الوليد رزيق كمال، واقع التمويل الإسلامي، في الدول العربية، مجلة البديل الاقتصادي العد الثاني.

- **التقارير:**

- التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لعام 2017.

- التقرير السنوي لمصرف قطر، 2021.

- **المواقع:**

- Https://www.alslamalgeria.com/ar/pageliste-10-0.html (19-05-2022).
- Htyps://www.asalamalgeria.com/ar/blog/list-26-2021/09/164.html.
- https://www.qib.com.qa/ar/about-us-profile.aspx.

- https://www.qa/ar/islamic-banking-too/s/.
- www.kie-university.
- Aymano1011499431@gmail.com-22-21-20.
- http://iswy.co/e4t55.
- www.alukah.net.
- **http://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-2021/09164.html.**
- https://www.almeezan.qa/LawOtherAttachments.aspx?id=1138&language=ar.